العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة

"دراسة اختبارية"

الدكتور
محمـد محمود سليمان محمـد
المدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة- جامعة الزقازيق

الدكتور
أحمد بغدادي أحمد بغدادي
المدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة- جامعة الزقازيق

ملخص

يهدف هذا البحث إلي دراسة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف، من خلال الإجابة علي التساؤل التالي: هل تؤدي ممارسة الشركات بسوق الأوراق المالية المصري للتجنب الضريبي إلي عدم التماثل في سلوك التكلفة؟ ومن أجل اختبار فرضية البحث، تم الإستعانة بعينة من الشركات غير المالية المدرجة بالسوق المصري للفترة من عام 2009 حتي عام 2018 بإجمالي مشاهدات 1123، وتوصلت النتائج إلي وجود علاقة طردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويستخدم البحث مقياس للتجنب الضريبي مختلف عما تم استخدامه في معظم الدراسات السابقة في البيئة المصرية، ويعتمد علي الفرق بين معدل الضريبة الفعلي ومعدل الضريبة الأسمي المقرر وفقاً للقانون 91 لسنة 2005 والتعديلات التي تمت عليه، ويأخذ في الإعتبار التقلبات التي حدثت في معدلات الضرائب خلال فترة الدراسة للبحث الحالي، كما تم التشغيل الإحصائي بالإعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model في عملية تشغيل البيانات، بعد إجراء المقارنات مع النماذج الإحصائية الأخري (Pool، Random)، ومن خلال التحليل الإضافي تم التأكيد علي سلامة مقياس التجنب الضريبي المستخدم من خلال إعادة تشغيل نموذج الإنحدار بإستخدام المعدل الضريبي الفعلي، كذلك تم اختبار تأثير كلاً من التشتت في التدفقات النقدية التشغيلية والإحتفاظ بالنقدية علي طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف، حيث تشير النتائج إلي تجلي العلاقة بشكل أوضح في الشركات التي تواجه مستويات تشتت مرتفع في التدفقات النقدية التشغيلية، وكذلك في الشركات التي تتبع استراتيجة احتفاظ مرتفع بالنقدية.

الكلمات الدالة: ***التجنب الضريبي، عدم التماثل في سلوك التكاليف، لزوجة التكلفة، التكاليف ثنائية الإتجاه، التكاليف المطاطية، الإحتفاظ بالنقدية، تشتت التدفقات النقدية التشغيلية.***

1. مقدمة ومشكلة الدراسة:

بدء الإهتمام بعدم تماثل سلوك التكلفة (لزوجة التكاليف) من قبل العديد من الباحثين منذ تسعينات القرن الماضي، وتعتبر دراسة (Noreen & Soderstorm, 1997) من أوائل المحاولات التي اهتمت بتفسير وتحليل السلوك غير المتماثل للتكلفة ، واعتمدت الدراسة علي عينة من بيانات عدد من المستشفيات بولاية واشنطن، ورغم تقديم الدراسة تفسيراً نظرياً للسلوك غير المتماثل للتكلفة؛ إلا أن محاولاتهم لتقديم دليل إمبريقي للتدليل علي رؤيتهم لعدم تماثل سلوك التكلفة لم تكلل بالنجاح.

وتعتبر دراسة Anderson et al.,2003 من أوائل الدراسات التي اهتمت بتفسير السلوك غير المتماثل للتكلفة مدعوماً بالأدلة الإمبريقية؛ مما أحدث تحولاً كبيراً في مجال الفكر والبحوث المحاسبية وفتح مجال البحث المحاسبي لتيار من البحوث والدراسات التي اهتمت بمؤثرات وتأثيرات سلوك التكلفة كلبنات نحو بناء إطار متكامل حول عدم التماثل في سلوك التكلفة باعتبارها أحد أركان نظرية المحاسبة الحديثة.

واعتمدت دراسة Anderson et al.,2003 علي سلسلة زمنية من 20 عام علي عينة من 7629 شركة، وتوصلت إلي أن المصاريف العمومية والإدارية (SG&A) تزيد بنسبة 0.55% مع زيادة المبيعات بنسبة 1%، ولكنها تقل بنسبة 0.35% فقط مع انخفاض المبيعات بنسبة 1%، ويرجع الإختلاف في هذه النسب إلي ما يطلق عليها السلوك غير المتماثل للتكلفة. وقدمت الدراسة تفسيراً نظرياً لهذه الظاهرة باعتبار أن المديرون يتخذون قرارتهم بناءاً علي تحليل مستفيض ومدروس بالإبقاء علي بعض الأصول غير المستغلة لفترة ما نظراً لعدة عوامل ومستغلين في ذلك السلطة التقديرية الممنوح لهم في إتخاذ القرارات.

ويقصد بالسلوك غير المتماثل للتكلفة أن معدل الزيادة في التكاليف المرتبطة بمعدل زيادة ما في حجم النشاط لا يساوي معدل انخفاض التكاليف المرتبطة بانخفاض النشاط بنفس المعدل. والتكاليف المشار إليها هنا هي المتعلقة بالبيع والتسويق ، أو المتعلقة بالبضاعة المباعة، أو المتعلقة بالتشغيل أو كل ما سبق. ويمكن النظر لسلوك التكلفة غير المتماثل في الغالب كرد فعل لقرارات المدير، فقرار المدير بالإبقاء علي بعض الموارد "كالأصول الثابتة والموارد البشرية" أو تقليصها سينعكس في نهاية الأمر علي سلوك التكلفة؛ فلا يمكن القول أن وضع الشركة وأحتفاظها ببعض الموارد في ظل انخفاض حجم الطلب سيبقي علي تماثيلية حركة التكاليف كما كان الحال عند زيادة حجم الطلب؛ وهو ما يعرف اصطلاحاً بلزوجة التكاليف (Anderson et al.,2009؛ Chen et al., 2012 ؛ Bruggen et al., 2014).

ويؤدي انخفاض حجم الطلب إلي تفكير المدير في أحد خيارين، الأول وهو الأحتفاظ ببعض الموارد الأمر الذي يؤدي لتحمل المنشأة لتكاليف طاقة (عاطلة/ مقنعة) لا يقابلها أي إنتاجية، والثاني هو تقليص حجم الموارد والتي قد يتبعها الحاجة خلال فترة قصيرة إلي رفع حجم الموارد مرة أخري وفي هذه الحالة تكون المنشأة قد تحملت تكاليف التقليص (ومنها دفع معاشات مبكرة، وخسائر نتيجة بيع بعض الأصول الرأسمالية) وكذلك تتحمل تكاليف إعادة الموارد مرة أخري (ومنها تكاليف اختبار وتعيين عمالة جديدة، وقيمة الإرتفاع في الأصول الرأسمالية) هذا بالإضافة إلي تكلفة الفرصة البديلة التي ستخسرها المنشأة نتيجة استغنائها عن بعض الموارد البشرية ذو خبرات كبيرة ومؤهلة فنياً كذلك الخسائر الناتجة عن انخفاض الولاء وعدم الأمان الوظيفي (Uy, 2014 ؛ Chen et al., 2014 ؛ Balakrishnan et al., 2010).

وبالتالي فقرار المديرين لا يمكن أخذه بمعزل عن العديد من المتغيرات التي تحدد بشكل كبير توجهاتهم عند انخفاض حجم الطلب. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلي عوامل داخلية مرتبطة بطبيعة المنشأة ونظامها الرقابي وسلوكيات إدراتها وعوامل خارجية مرتبطة بالظروف الإقتصادية المحيطة (Abd elaziz, 2014؛ Banker et al., 2013؛ Weiss,2010).

تعتبر الحصيلة الضريبة أحد أهم الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث توجه تلك الأموال نحو تحسين الواقع الإقتصادي والإجتماعي لقطاعات إقتصادية مختلفة بالمجتمع، وبالتالي فهو إلتزام علي الشركات يجب عليها العمل علي سداده وليس التهرب منه، كما يرتبط الإلتزام الضريبي بالبعد الإجتماعي ونظرة المجتمع للشركة؛ إلا أن الشركات قد تلجأ إلي إدارة المدفوعات الضريبية وترشيدها وذلك في ضوء القوانين واللوائح، وهو ما يطلق عليه التجنب الضريبي (عيسي، 2015؛ Darabi & zamani, 2017) .

تعد الوفورات التي تحققها المنشأة من ممارسة التجنب الضريبي أحد المصادر التي تعتمد عليها الإدارة في تحسين الوضع المالي للشركة، لأنه يوفر مرونة مالية تمكن إدارة المنشأة من استغلالها في بعض الأوقات، الأمر الذي يترتب عليه زيادة صافي التدفقات النقدية لدي المنشأة، نظراً لحفاظ المنشأة علي مستوي معين من النقدية لديها ، ومنع خروجه في شكل تدفق نقدي خارج المنشأة لصالح الدولة. ويؤدي زيادة صافي التدفق النقدي لدي المنشأة إلي إتاحة الفرص الإستثمارية بشكل أكبر؛ وبما ينعكس في النهاية علي تعظيم قيمة المنشأة، أو تدعيم ثروة الملاك بشكل مباشر من خلال المزيد من التوزيعات النقدية. كما تساهم إدارة الوفورات النقدية المحققة من التجنب الضريبي في تحقيق المستهدفات المحددة من قبل مجلس الإدارة، والتي قد ترتبط ببعض الحوافز والمكافآت أو بالإستمرارية في الإدارة (Rego and Wilson 2012 ؛ Annuar et al., 2014).

تنشأ العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة بسبب العوائد الإقتصادية المباشرة للمدخرات النقدية الناتجة عن التجنب الضريبي، فمن ناحية قد تدفع المدخرات النقدية الناتجة عن التجنب الضريبي المديرين إلي الإحتفاظ ببعض الموارد غير المستغلة مع انخفاض حجم النشاط، بهدف استخدام الفوائض النقدية الناتجة عن التجنب الضريبي في تغطية جزء من تكاليف الإحتفاظ بالموارد الزائدة. ومن ناحية أخري فإن المدخرات النقدية الناتجة عن التجنب الضريبي قد تساهم في التخفيف من مخاوف المديرين بشأن تكاليف التكيف مع الوضع الجديد إذا ما قررت الإدارة التخلص من الموارد غير المستغلة ، كما يمكن في هذه الحالة أن تساهم في تغطية جزء من تكاليف التعديل عند استعادة الطلب لاحقاً، وبالتالي قد يدفع انخفاض الطلب المديرين إلي خفض الموارد غير المستغلة بشكل أسرع استناداً إلي المرونة المالية الناتجة عن التجنب الضريبي، وقد نالت العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف اهتمام الباحثين بالبيئات الأجنبية: Darabi & zamani، 2017؛ xu & zheng, 2019 ، ورغم ذلك لم يحظ هذا الموضوع بالاهتمام الكافي في البيئة المصرية وقد دفع ذلك الباحث إلي الاهتمام به، ودراسته وتحليله، وذلك من خلال محاولة الإجابة علي السؤال البحثي الأول كما يلى:

" هل تؤدي ممارسة الشركات بسوق الأوراق المالية المصري للتجنب الضريبي إلي عدم التماثل في سلوك التكلفة ؟"

2. هدف البحث :

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف علي طبيعة العلاقة بين ممارسة الشركات للتجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري.

3. أهمية البحث :

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلي عدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي :

1) **يلقي البحث الحالي الضوء علي ممارسات التجنب الضريبي بالسوق المصري، لما لها من تأثير علي قيمة المنشأة وقدرتها علي البقاء والإستمرار، فملاك الشركات لديهم الدافع المستمر نحو الحصول علي تطمينات حول قيمة المنشأة الحالية والمستقبلية، والتي تتأثر بممارسات التجنب الضريبي التي تقوم بها إدارة المنشأة .**
2) **يسعي البحث إلي تقديم دليل إمبريقي علي الدور الذي يمكن أن تلعبه ممارسات التجنب الضريبي علي السلوك غير المتماثل للتكلفة، ومن ثم إبراز أهمية الاهتمام بممارسات التجنب الضريبي كمتغير موثر في أداء وقيمة المنشأة .**

3) قد تفيد نتائج هذا البحث الأطراف ذوي الاهتمام والعلاقة بأداء المنشأة وعلي وجه التحديد الملاك والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم بضرورة الاهتمام بالسلوك غير المتماثل للتكلفة عند إجراء أي تحليلات حول الوضع القائم لأي منشأة محل اهتمامهم.

4) يعد البحث الحالي إحدى الدراسات المتعلقة بالسلوك غير المتماثل للتكلفة وهى إحدى المجالات البحثية الحديثة التي تحتاج إلي المزيد من الأبحاث التي تسري أركان نظرية المحاسبة، وتتضح تلك الأهمية جلياً بالنظر في عدد الأبحاث الحديثة التي أجريت حديثاً علي السلوك غير المتماثل للتكلفة بالبيئة الأجنبية.

4. الإطار النظري للتجنب الضريبي :

1.4 ماهية التجنب الضريبي :

1.1.4 مفهوم التجنب الضريبي

حاول الباحثون في مجال الضرائب تقديم تعريف محدد ودقيق للتجنب الضريبي؛ إلا أن هذه التعريفات اختلفت وتنوعت، وذلك بحسب البعد والمنظور الذي تناوله الباحث من خلاله التجنب الضريبى، ويمكن استعراض عدد من هذه التعريفات بالجدول رقم (1) :

جدول رقم (1)

تعريفات التجنب الضريبي

منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCED, 2015	مجموعة من التصرفات الصادر عن الممولين بهدف تخفيض الإلتزام الضريبي الواقع علي المنشأة، وتكون هذه التصرفات في ضوء القانون، سواء كان إلتزاماً كاملاً، أو مجرد إلتزام بروح القانون.
Khan et al., 2014	التخفيض الظاهر للضرائب باستخدام مجموعة متنوعة من الطرق والأساليب كالإستثمار في الأنشطة المعفاه ضريبياً، واستغلال بعض التفسيرات العامة في القانون؛ دون الوصول إلي مرحلة التهرب من الضرائب
Eichinger, 2016	مجموعة المعاملات المالية التي يمكن ربطها بفاعلية الإقتصاد الحقيقي، ولكنها مجرد ممارسة تخدم الممول الضريبي فقط في التخفيف من عبء سداد الضريبة المستحقة للدولة خلال فترة معينة
KnuUtinen, 2013	تصرفات الممولين في حدود القانون والتشريع الضريبي بغرض تدنية مقدار الضريبة المدفوعة؛ وبما يسهم في تحقيق وفورات نقدية، وقد تتضمن هذه التصرفات الخروج عن مقصد المشرع الضريبي.
Zhang, 2007	مجموعة الإجراءات التي يستخدمها الممول الضريبي في ترتيب شئون إحدي المنشآت، ويكون الغرض الأساسي منها الحد من الإلتزام الضريبي؛ علي أن تظل هذه الممارسة في ضوء القانون، حتي وإن تناقضت مع القصد القانوني للمشرع الضريبي

وفي ضوء ما تم استعراضه من التعريفات السابقة يمكن الإشارة إلي عدد من الملاحظات علي النحو التالي :

(1) يجب التمييز بين مفهوم التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي والتهرب الضريبي؛ نظراً للخلط والتداخل في المفاهيم فيما بينهم، وهو ما سيتم تناوله بالجزء التالي من البحث.

(2) التجنب الضريبي ينتج عن مجموعة من التصرفات والإجراءات التي تتخذها إدارة المنشأة بهدف تخفيض العبء الضريبي الملقي علي عاتق المنشأة .

(3) تصرفات إدارة المنشأة بهدف التجنب الضريبي يجب أن تكون في ضوء التشريعات الضريبية ولا تخرج عنها.

(4) قد تتضمن بعض أساليب التجنب الضريبي الخروج عن مقصد المشرع الضريبي، ولكن ليس خروجا عن التشريع الضريبي.

(5) يساهم التجنب الضريبي في توفير تدفقات نقدية للمنشأة والتي يمكن أن تساهم في حل نقص السيولة المالية في الأجل القصير.

(6) يساهم التجنب الضريبي في تحقيق مصلحة الممول الضريبي الذاتية؛ وإن كان ذلك ضاراً علي مستوي الإقتصاد الكلي.

(7) يمكن التمييز بين نوعين من التجنب الضريبي؛ الأول وهو التجنب الضريبي المقبول؛ وهو الذي يتوافق مع مقصد المشرع الضريبي ، ومن أمثلة ذلك: الاستثمار في الأنشطة المعفاه ضريبياً، والثاني وهو التجنب الضريبي التعسفي؛ وهو الذي يخرج عن مقصد المشرع الضريبي ، ومن أمثلة ذلك : استغلال أسعار التحويل بين الفروع في الدول المختلفة في تجنب دفع الضرائب المستحقة للدولة المضيفة .

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث تعريف التجنب الضريبي علي النحو التالي :

مجموعة من السياسات والإجراءات والوسائل التي تستخدمها الإدارة في الوصول إلي أقل عبء ضريبي مستحق اتجاه الدولة المستضيفة؛ دون الخروج عن نصوص القانون الشكلية؛ إلا أنها قد تتضمن الخروج عن روح القانون ومقصد المشرع الضريبي، وبهدف تحقيق وفورات نقدية للإستخدام في أنشطة المنشأة المختلفة .

2.1.4 التمييز بين مفاهيم التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي والتهرب الضريبي:

التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي:

يعتبر التخطيط الضريبي أحد المراحل الأولي التي تستخدمها إدارة المنشأة في التحكم في عبء الضريبة المستحقة عليه من خلال تحديد مجموعة من الوسائل والإجراءات، والتي تمثل في مجملها استراتيجية طويلة الأمد، تهدف في النهاية إلي تخفيف من التأثيرات التي قد تضر بأداء المشأة وقيمتها، وتوزيع أثر هذه التأثيرات علي فترات زمنية وبشكل متوازن.

وبالتالي فإن التخطيط الضريبي يمثل الإستراتيجية العامة لفكر إدارة المنشأة وتوجهها نحو التعاملات الضريبية، وذلك في حدود التشريع الضريبي؛ وإن تتضمنت بعض الإستراتيجيات خروجاً عن مقصد المشرع الضريبي من القانون (Lietz, 2013؛ Armstrong et al., 2015؛ Ilaboya et al., 2016)؛ ويبقي التساؤل الآن علي الفرق الجوهري بين كلاً من مفهومي التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي ؟؟

وبإمعان النظر في التأصيلات المختلفة لكلا المصطلحين يمكن القول أن التخطيط الضريبي هو البداية الطبيعية التي ينبثق منها المواقف الضريبية المختلفة، وهو أشمل وأعم من التجنب الضريبي، كما أن التجنب الضريبي أحد الأدوات التي تظل ترساً في حلقة أكبر وهو عملية التخطيط الإستراتيجي للضرائب، ويمكن النظر للتخطيط الضريبي كممارسة ممتدة وطويلة الأجل يأتي في طياتها التجنب الضريبي كأحد الوسائل التي تستخدم في المدي القصير لتحقيق وفورات نقدية.

التهرب الضريبي والتجنب الضريبي:

يعبر التهرب الضريبي عن مجموعة الممارسات التي يقوم بها الممول الضريبي من خلال ترتيب أوضاع وشئون منشآته، بغرض تقليل العبء الضريبي المستحق عليه، أو عدم الدفع نهائياً، وذلك بالمقارنة بما كان يجب عليه دفعه بالفعل لصالح خزينة الدولة، ومستخدماً في ذلك أساليب احتيالية مخالفة للقوانين والتشريعات الضريبية المنظمة (Barker, 2009؛ الأعسر، 2015؛ Knuutinen, 2013؛ محمود، 2017).

وهناك عدد من النقاط يمكن الإشارة إليها كمحور للتمييز بين مفهوم كلا من التهرب الضريبي والتجنب الضريبي أهمها :

- **التوافق مع القانون**

التهرب الضريبي يعني قيام الممول بترتيب أوضاع منشآته بشكل يخرج عن القانون بشكل مباشرة؛ وبما يمثل مخالفة صريحة للقانون، ويعد ذلك في نظر القانون جريمه تستحق العقاب؛ بينما التجنب الضريبي فيتم في ضوء التشريع والقانون، وإن كانت ممارسته تخرج عن مقصد المشرع الضريبي في بعض الأحيان؛ إلا أنها لا تصل لدرجة الجريمة.

- **الدوافع وراء الممارسة**

يشكل مخالفة التشريع والقوانين الدافع الأساسي وراء التهرب الضريبي؛ بينما ينبع الدافع الرئيسي وراء ممارسة التجنب الضريبي في تحسين ظروف المنشأة والأنشطة والوضع المالي في ضوء ما يتيحه القانون الضريبي والتشريعات الأخري المنظمة.

- **الإفصاح والشفافية**

ينظر إلي ممارسي التهرب الضريبي كمجرم في حق المجتمع المحيط، ويظل منبوذاً من قبل جميع الأطراف المحيطة كرد فعل علي هذه التصرفات، وبالتالي فهم يسعون بشكل حميم لإخفاء آثار هذه الجريمة، وبالتالي عدم الإفصاح عن جميع المعاملات والبيانات بشكل شفاف؛ بينما يأتي التجنب الضريبي مستظلاً بغطاء التشريع والقانون؛ لذا فإن مستوي الإفصاح والشفافية لدي ممارسي التجنب يظل في مستويات أفضل بكثير من ممارسي التهرب الضريبي.

- **الإقرار الضريبي**

في حالة التهرب الضريبي فإن التقرير الضريبي المقدم للإدارة الضريبية المختصة ينطوي علي عدد من المخالفات القانونية، وقد يمتد ذلك إلي طمس وتشويه لطبيعة المعاملات التي تقوم بها المنشأة؛ بينما في حالة التجنب الضريبي ، فإن التقرير الضريبي ينطوي علي جميع المعاملات بالشكل الذي يتطلبه القانون.

2.4 الآثار المترتبة علي ممارسة التجنب الضريبي

هناك العديد من الآثار التي تترتب علي ممارسة الإدارة للتجنب الضريبي، وتتمثل هذه الآثار في العوائد التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة، بالإضافة إلي التكاليف المترتبة علي تلك الممارسة، *ويمكن تفسير هذه الآثار علي النحو التالي*:

1.2.4 عوائد ممارسة التجنب الضريبي

تمثل الوفورات النقدية أحد أهم المنافع المباشرة التي تحصل عليها المنشأة من ممارسة الإدارة للتجنب الضريبي، وتساهم هذه الوفورات في (Hanlon & Slemrod, 2009؛ Rego & Wilson, 2012؛ Lanis & Richardson ,2011؛ Martinez & Ramalho, 2014):

- **إتاحة المجال لمزيد من فرص الإستثمار؛ الأمر الذي ينعكس بشكل مباشرة علي قيمة المنشاة.**
- **توفير سيولة نقدية؛ والتي يمكن استخدامها في تسيير أعمال المنشأة خلال الأجل القصير، كذلك في سداد أي التزامات طارئة، وتحسين الوضع المالي أمام جهات التمويل المختلفة؛ الأمر الذي يسهم في تخفيض تكلفة الإقتراض.**
- **تدعيم ثروة الملاك؛ سواء في صورة تعظيم قيمة المنشأة بزيادة حجم الإستثمارات، أو عن طريق التويعات النقدية المباشرة .**

- **تدعيم استمرارية الإدارة ومصالحها؛ حيث يمكن للإدارة إظهار مدي كفائتها في تحقيق الإستقرار المالي للمنشأة وبالتالي الحصول علي الدعم اللازم للإستمرار في الإدارة، بالإضافة إلي أن بعض الحوافز والمكافآت قد تكون مرتبطة بالإدارة الفعالة لتقليل للعبء الضريبي المستحق علي المنشأة.**
- **سعر السهم بالبورصة؛ قد يتأثر بشكل مباشرة بالأخبار الجيدة التي تنبثق عن قوة المركز المالي للمنشأة وتحقيقها لفوائض نقدية من ممارسة التجنب الضريبي؛ وإن كان ذلك قد يتضمن في الوقت نفسه تكاليف علي المنشأة.**
- **المرونة المالية؛ حيث تحتاج العديد من المنشآت خلال فترات معينة لتدفق نقدي يساهم في إضفاء نوعاً من الإستقرار المالي علي المنشأة خلال فترات تعرضها للأزمات.**

2.2.4 تكاليف ممارسة التجنب الضريبي

يترتب علي قيام إدارة المنشأة بممارسة التجنب الضريبي العديد من الآثار غير الإيجابية التي تؤثر علي أداء وقيمة المنشأة وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي (Rego&Wison, 2012؛ Annuar et al., 2014؛ wang, 2010؛ Desai& Dharmapala, 2009؛ Kim et al., 2011):

- **أتعاب المحاسبين والمحاميين؛ التي تقوم المنشأة بدفعها من أجل ممارسة التجنب الضريبي بشكل صحيح، كذلك العمل علي إظهار حقيقة هذه الممارسات أمام جهات القضاء في حال تعرض المنشأة لإتهامات في هذا الشأن.**
- **السمعة المجتمعية؛ فقد تتعرض المنشأة لإهتزاز الصورة أمام المجتمع إذا ما أثير الشك حول ممارسات المنشأة في تقليل العبء الضريبي عليها، وهو الأمر الذي قد يستغله المنافسين في الإقتطاع من الحصص السوقية الخاصة بالمنشأة لصالحهم.**
- **قيمة المنشأة وسعر السهم؛ فقد تتعرض إلي الإنفخاض بشكل كبير كرد فعل لإجراءات التجنب الضريبي التعسفي التي تقوم بها إدارة المنشأة ، والتي انكشفت أمام الجمهور.**
- **الإنتهازية الإدارية؛ حيث تساهم استخدام الإدارة لبعض الأنشطة الغامضة عند ممارسة التجنب الضريبي في إخفاء هذه الممارسات عن الملاك، واستغلالها في تعظيم العوائد الشخصية للإدارة ونقل الثروة من المنشأة إلي صالحهم الشخصي في صورة مكافآت غير مصرح بها، واستخدام الأموال في تحقيق مصالح شخصية .**
- **تعنت الإدارة الضريبة؛ حيث تتعامل الإدارة الضريبية مع المنشآت في ضوء الأثر التاريخي للمعاملات السابقة، حيث يؤدي تكرار تعمد استخدام التجنب الضريبي التعسفي من قبل الإدارة إلي دفع الإدارة الضريبية للتعامل بشكل متعنت مع المنشأة في جميع تعاملاتها الضريبية.**

3.4 آليات التجنب الضريبي

هناك العديد من الأدوات والأساليب التي يمكن لإدارة المنشأة إستخدامها في ممارسة التجنب الضريبي *ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلي أدوات داخلية وأدوات خارجية، وفيما يلي مناقشة لكلاً من هذه الأدوات* (Knuutinen,2013 ؛ Gravelle, 2015؛ Henn,2013؛ Eichinger,2016؛ palan et al., 2010؛ OCED, 2015؛ Hansen, 2015):

1.3.4 الأدوات الداخلية

هناك العديد من الادوات الداخلية التي ترتبط بطبيعة المنشأة ونشاطها وطبيعة النظام المحاسبي المطبق بها وتتمثل أهم الأدوات الداخلية فيما يلي :

- **الشكل القانوني للمنشأة؛ حيث يميز المشرع الضريبي بين الشخص الطبيعي والشخص الإعتباري في عبء الضريبة وكذلك المزايا الضريبية الممنوحة، حيث نصت المادة (8) من القانون رقم 91 لسنة 2005 والمعدلة بالقانون 96 لسنة 2015 بأن تفرض الضريبة علي الاشخاص الإعتبارية بشكل مقطوع 22.5%، في حين يتمتع الأشخاص الطبيعين بسعر ضريبة تصاعدية بالإضافة إلي العديد من المزايا والإعفاءات الأخري.**
- **الملاذ الضريبي؛ فالشركات متعددة الجنسيات يمكنها استخدام اختلاف النظم الضريبية بين الدول في ممارسة التجنب الضريبي، جيث يتم نقل الأرباح إلي الدول التي تتمتع بإعفاءات ضريبية كبيرة ومعدلات ضريبية منخفضة، وهو ما يطلق عليه الأنظمة الضريبية التفضيلية Preferential Tax Regimes .**
- **تسعير التحويلات الداخلية؛ فالشركات الأم يمكنها أن تقوم بعمل تحويلات داخلية بين الفروع التابعة، والتي قد تندرج في قطاعات إقتصادية مختلفة، وتستخدم هذه الطريقة بشكل واضح في حقوق الملكية الفكرية، والأصول غير الملموسة؛ نظراً لصعوبة تحديد السعر الحقيقي لتلك العناصر.**
- **الاستراتيجيات والسياسات المحاسبية، حيث تتيح المعايير المحاسبية بعض المرونة في الإختيار بين الطرق والأساليب المحاسبية المختلفة، وبما يتلائم مع طبيعة النشاط والظروف التي تعمل في ظلها المنشأة، وتستغل هذه المرونة في التجنب الضريبي بطرق عديدة ومن أمثلة ذلك :**
  - **المقارنة بين المزايا الضريبية في حالة إقتناء الأصل، والإستفادة بخصم ضريبي من الإهلاك، أو استئجاره والإستفادة بخصم ضريبي من مصروف الإيجار.**
  - **الحد من النفقات والتكاليف غير واجبة الخصم كالغرامات المدفوعة للغير عن أضرار أصابتهم.**

2.3.4 الأدوات الخارجية

هناك العديد من الادوات الخارجية التي تمهد الطريق للتجنب الضريبي وتتمثل في:

- الإعفاءات التي نص عليها القانون؛ قد تدفع إدارة المنشأة نحو توجيه الإستثمارات في إتجاه مجالات معفاه ضريبياً، بغرض الإستفادة من تلك الميزة، وبالتالي تجنب العبء الضريبي إتجاه الدولة في حال توجيه الإستثمارات لمجالات أخري، ومن أمثلة ذلك أرباح وتوزيعات صناديق استثمار المنشأة وفقاً لقانون رأس المال المصدر بالقانون رقم 91 لسنة 1992، والعوائد التي يمكن أن يحصل عليها الأشخاص الإعتبارية عن الإستثمار في الأوراق المالية والشهادات الصادرة عن البنك المركزي المصري.
- ضعف منظومة العقوبات الضريبية؛ فقد يفضل الممول التأخير في سداد الضريبة المستحقة عليه خاصة إذا كان العائد المحقق من التأخير يتجاوز الغرامات والجزاءات المفروضة علي المنشأة.
- عدم مخالفة نصوص القانون؛ فقد يتعرض الممول لعدد من الإجراءات العقابية تزيد من عبء الضريبة المستحقة علي الممول، لذا فإن القيام بعدد من الإجراءات التي تحد من تعرض المنشأة لهذه العقوبات والجزاءات يعد في إطار التجنب الضريبي .

5. الإطار النظري للسلوك غير المتماثل للتكلفة

1.5 ماهية السلوك غير المتماثل للتكلفة

ظل المنظور التقليدي لسلوك التكلفة المتماثل مسيطراً لعقود علي الفكر المحاسبي، حيث يأخذ السلوك الحركي للتكلفة ثلاث مسارات، المسار الأول هو سلوك التكاليف المتغيرة والتي تتغير مع التغير في حجم النشاط وفي نفس النسبة والإتجاه، والمسار الثاني وهو سلوك التكاليف الثابتة، والتي تظل ثابتة مع زيادة حجم النشاط وصولاً إلي الحدود القصوي، ثم تبدأ دورة جديدة من الثبات بأرقام مختلفة مع التوسع في الطاقة القصوي المتاحة، وأخيراً التكاليف المختلطة والتي تشمل في طياتها خصائص كلا النوعين السابقين.

وتعتبر دراستي (Noreen & Soderstorm, 1994 ؛ Noreen & Soderstorm, 1997) من الدراسات الرائدة في مجال السلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث حاولتا تقديم تبرير للسلوك غير المتماثل، وإن كان قد قدما التبرير النظري الذي يدعم هذا السلوك؛ إلا أنهما لم يستطيعا تقديم دليلاً إمبريقياً يأكد رؤيتهم ويدعمها، وظل الوضع كذلك إلي أن استطاعت دراسة (Anderson et al., 2003) توفير أول دليل إمبريقي يبرر السلوك غير المتماثل للتكلفة، ليفتح المجال أمام تيار ضخم من الدراسات والبحوث التي تسري أركان نظرية المحاسبة، بإختبار العديد من المضامين المختلفة.

والسلوك غير المتماثل للتكلفة يعني أن معدل الزيادة في التكاليف المرتبطة بمعدل زيادة ما في حجم النشاط أكبر من معدل انخفاض التكاليف المرتبطة بإنخفاض النشاط بنفس المعدل. واعتمدت دراسة Anderson et al.,2003 علي سلسلة زمنية من 20 عام علي عينة من 7629 شركة، وتوصلت إلي أن المصاريف العمومية والإدارية (SG&A) تزيد بنسبة 0.55% مع زيادة المبيعات بنسبة 1%، ولكنها تقل بنسبة 0.35% فقط مع انخفاض المبيعات بنسبة 1%.

يأتي السلوك غير المتماثل للتكلفة كمحصلة لقراري الإحتفاظ بالتكلفة Retention Cost / أو تعديل التكاليف Adjustment Cost، ويشير قرار الإحتفاظ بالتكاليف عند انخفاض حجم النشاط إلي التكاليف التي تتحملها المنشأة نتيجة الإحتفاظ بها رغم عدم الإستفادة الآنيه منها، ومن أمثلة ذلك: الإحتفاظ بالآلات غير المستخدمة في العملية الإنتاجية، والإحتفاظ بعمالة مقنعة؛ بينما يأتي قرار تعديل التكاليف مع انخفاض حجم النشاط كمحصلة للتكاليف التي تتحملها المنشأة نتيجة التخلص من بعض الموارد غير المستغلة وكذلك تكاليف إعادة إقتناءها مرة أخري، ومن أمثلة ذلك: مكافآت نهاية الخدمة للعمال، والإلتزامات التعاقدية المترتبة علي إنهاء بعض عقود التأجير التمويلي.

2.5 محركات السلوك غير المتماثل للتكلفة :

يوجد العديد من المتغيرات التي تناولتها العديد من الدراسات السابقة كمحركات للسلوك غير المتماثل للتكلفة، وتتمثل أهم هذه المحركات في :

- **كثافة الأصول؛ ويقصد بها قيمة الأصول منسوبة إلي قيمة المبيعات، وتشير قراءات هذه النسبة إلي أهمية رقم الأصول بالنسبة لحجم نشاط المنشأة، وزيادة هذه النسبة تعني بالضرورة ارتفاع رقم التكاليف المنبثق من الأصول وضرورة الإهتمام به، ويظهر تأثير كثافة الأصول علي السلوك غير المتماثل في حالات كثيرة، أهمها : إذا كان الأصل غير منتج ومنخفض القيمة، ومع توافر البديل المماثل يجعل التكاليف المرتبطة به غير مؤثرة بشكل جوهري علي سلوك التكلفة، وبالتالي يظل الوضع التماثلي للتكلفة، والعكس صحيح. كما أن طبيعة الأصول بالمنشآت الصناعية تختلف عن طبيعة الأصول بالمنشآت الخدمية، فالأصول غير المتداولة تمثل رقماً مؤثراً في المنشآت الصناعية،وبالتالي فإن سلوك التكلفة المرتبط به قد يميل بالتبعية إلي عدم التماثل (ilva et al., 2019 ؛ Banker et al., 2013) .**
- **كثافة العمالة؛ وينعكس تأثيرها في إتجاهين الأول مالي، والثاني غير مالي، وتتمثل الآثار المالية في مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للعاملين عند تسريحهم، وتكاليف التعيين والتدريب لعناصر جديدة عند استعادة مستويات الطلب، فضلاً عن الخسارة**

المرتبطة بتنازل عن خبرات وكفاءات الشركة للمنافسين بالمجال. وتتمثل الآثار غير المالية في ضعف الإنتماء والولاء لكيان العمل ، وسريان شعور عدم الأمان الوظيفي، مع البحث المستمر عن أماكن أخري تضمن لهم وضع أكثر أستقراراً، جميعها أمور مهددة لإستمرارية العمل المستقبلي، فضلاً عن ضعف الإنتاجية والأداء الحالي(Medeiros & Costa.,2004 ؛Dierynck et al., 2012).

- **المؤشرات الإقتصادية العامة؛ وتعتبر هذه المؤشرات عامل ذو تأثير جوهري في قرارات الإدارة سواء بالإحتفاظ المؤقت ببعض الأصول غير المنتجة أو التخلص السريع منها، فمرحلة النمو الإقتصادي سواء علي مستوي الإقتصاد الكلي أو علي مستوي القطاع الذي تنتمي له الشركة، يجعل نظرة الإدارة للتقلبات الطارئة في رقم النشاط تتجه بشكل أكبر نحو إدارة التسويق والعمل علي إتخاذ حزمة من التحفيزات للتنشيط، مع استبعاد قرار التخلص من بعض الموارد غير المنتجة مؤقتاً، لأن تكلفة الإحتفاظ في هذه الحالة ستكون أقل بكثير من تكلفة التعديل المرتبطة بنفس القرار(Abdel Aziz, 2014، مندور، 2017).**
- **حجم المنشأة؛ وينعكس زيادتها علي تعقد عملياتها المحاسبية وأنظمتها الرقابية والتنظيمية، وضخامة هياكل التكاليف وتعدد محركاته؛ وبالتالي فالشركات كبيرة الحجم قد تواجه صعوبات متعلقة بعدم مرونة هياكل التكلفة في التعامل السريع والفعال مع التقلبات الشديدة في حجم النشاط، فضخامة حجم الأصول الثابتة يزيد من العقود طويلة الأجل المرتبطة بها، سواء عقود التمويل، أو عقود العمالة، كذلك فإن تشعب الهيكل الإداري والتنظيمي وتعدد مستويات القرار والتحليل قد يبطئ نسبيا من سرعة القرارات الإدارية، الأمر الذي يؤدي إلي الإحتفاظ المؤقت ببعض الموارد غير المستغلة والتي يتولد عنها عدم التماثل في سلوك التكاليف (محمد، 2018).**
- **مستويات التشغيل؛ ويعتبر هذا المحدد أحد أهم المؤشرات المعبرة عن مدي الكفاءة الإدارية في استغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال ممكن، والمنشآت بصفة عامة يمكن أن تقسم حسب هذا المؤشر تحت تصنيفين، الأول ويرتبط بالمنشآت التي تستغل الموارد المتاحة بشكل مثالي، وبالتالي فإن الضغط المستمر علي هذه الموارد يجعل الإدارة تحتفظ بها عند الإنخفاض المؤقت في حجم النشاط، والثاني يرتبط بالمنشآت التي لديها موارد غير مستغلة بشكل دوري، وفائض عن الحاجة، وفي هذه الحالة فإن قرار التخلص من هذه الموارد يكون بشكل مباشر وسريع مع الإنخفاض في حجم النشاط، وكلا القرارين قد يؤدي إلي عدم التماثل في هيكل التكاليف (منطاش، 2015).**

- **اعتبارات الوكالة؛ تشير الأدبيات في هذا الإطار إلي سعي كل طرف لتعظيم مصالحه الشخصية حتي وأن كان ذلك علي حساب الأطراف الأخري وهذه حقيقة بشرية مجردة، ومن هذا المنطلق فإن المدير التنفيذي سينحو اتجاه تعظيم منافعه الشخصية سواء المادية أو المعنوية علي حساب الملاك ، ومن أمثلة ذلك ميل المدير مع زيادة حجم النشاط إلي شراء سيارات فارهة ومكاتب وثيرة، وزيادة بدلات الملبس، وتعيين أفراد أمن وسكرتارية خاصة، وغيرها من الأنشطة غير المضيفة للقيمة، الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلي الحفاظ علي تلك المنافع واستمرارها مع انخفاض حجم النشاط سواء كان بدافع شخصي انتهازي أو بدافع مصدره الصورة والإنطباع عن الشركة لدي المتعاملين، وبهدف الحفاظ علي الصورة الذهنية عن المنشأة، وحتي لا تتولد لديهم افكار بقدرة المنشأة علي الإستمرار، كل ماسبق قد يؤدي في النهاية إلي خلل في هياكل التكاليف يؤثر بالتبعية علي تماثلية السلوك (Chen et al., 2012، Banker et al., 2013).**

3.5 الدور التأثيري لفسلفة السلوك غير المتماثل للتكلفة علي الفكر المحاسبي :

نظراً لأهمية رقم التكاليف بالمنشآت وما قد يترتب عليه من قرارات هامة ومؤثرة في طبيعة وإستمرارية المنشأة؛ لذا أنصب الأهتمام في عديد من الأبحاث الحديثة في مجال المحاسبة نحو إختبار وتأصيل مفهوم السلوك غير المتماثل للتكاليف، ويمكن الأشارة للدور التأثيري للسلوك غير المتماثل للتكاليف من خلال النقاط التالية (Weiss, 2010؛ Banker et al., 2013؛ Anderson & lanen, 2009):

- **تقييم الأداء المالي والتشغيلي للمنشآت؛ فخلال فترات انكماش حجم الطلب، قد يتولد لدي مستخدمي التقارير المالية أصحاب الفكر التقليدي للأداء نظرة سلبية حول أداء المنشأة، وأن الأداء يشوبه القصور والضعف، نظراً لإستبعاده تحليل سلوك التكلفة، وبالتالي فإن إدراج اعتبارات حركة السلوك غير المتماثل للتكلفة قد يغير في طبيعة التقييم.**
- **قياس التكلفة؛ تتكون تكلفة الوحدة بشكل عام من 3 عناصر أساسية ، ومن هذه العناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة، وكيفية تحديد محرك التكلفة المناسب لها، ويساهم إستيعاب السلوك غير المتماثل للتكلفة في تحسين عملية تخصيص الموارد وحساب معدلات التحميل بشكل أفضل، الأمر الذي ينتج عنه ضبط في هياكل التكلفة وتحسين في عملية التسعير المبنية علي التكلفة كأساس للحساب.**
- **جودة التقارير المحاسبية؛ تتأثر بشكل كبير بجودة مكوناتها، وتعتبر تكلفة البضاعة المباعة ومصروفات الإهلاك والمصروفات العمومية والإدارية وغيرها مكون هام ومؤثر في ملائمة التقارير لإتخاذ قرارات مختلفة ، وبالتالي فإن إسقاط ما قد يشوب هذه**

المكونات من تأثيرات منطلقها السلوك غير المتماثل للتكلفة قد يؤثر بشكل سلبي علي طبيعة القرار، ومن ثم قد يضعف من جودة التقاير نظراً لضعف القرارات المبنية عليها.

- **تصميم النظم المحاسبية؛ التي تراعي عند تنفيذها احتمالات عدم التماثل المستقبلي في سلوك التكلفة، بحيث تكون مؤهلة بمستويات من المرونة تمكن الإدارة من إتخاذ قرارتها بكفاءة عالية ، ودون ضغوط كبيرة ناتجة عن هياكل التكاليف المعقدة، والتي يصعب تغييرها لاحقاً نظراً لإرتباط عملية التغيير بتكاليف باهظة قد تتعدي العائد من عملية التعديل نفسها.**
- **القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية؛ فالمحلل المالي يبني تنبؤاته المتعلقة بالمستقبل بشكل أساسي بالإعتماد علي السلاسل الزمنية الطويلة من المعلومات المحاسبية المتاحة، وكلما كانت هذه السلاسل تتسم بالإستقرار وانخفاض التقلبات كلما ساهم ذلك في تقديم تنبؤات أكثر دقة؛ إلا أن السلوك غير المتماثل للتكلفة قد يؤدي لخلل في تلك السلاسل، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة قيام المحللين بتغيير أساليب وإجراءات التحليل والتقييم وإضافة بُعد السلوك غير المتماثل للتكلفة ضمن قواعد العمل والتحليل لديهم.**
- **تقييمات الإدارة؛ فالفكر التقليدي للمحاسبة ينظر إلي الموارد العاطلة وغير المستغلة في الإنتاج بإعتبارها نقطة ضعف في التقييم الإداري، وعلي الإدارة حسن استغلال هذه الموارد بشكل أفضل أو سرعة التخلص منها؛ إلا أن هذا الفكر أصبح لا يستقيم إذا ما أخذنا في الإعتبار السلوك غير المتماثل للتكلفة، ففي هذه الحالة قد يكون الإحتفاظ مؤقت ومحسوب لدي الإدارة، وأن الخسارة الناتجة عنه أقل بكثير عما إذا كان القرار هو التخلص ثم إعادة الإقتناء لاحقاً.**
- **أنظمة الحوافز؛ ويقصد بها بتلك الأنظمة المبنية بشكل رئيسي علي الأرقام المحاسبية، حيث يجب إعادة النظر في قرار حساب الحافز وما يرتبط به، علي أن يتم تضمين السلوك غير المتماثل للتكلفة وما يترتب عليها من انعكاسات علي الأرقام المحاسبية المختلفة في الإعتبار.**
- **انحرافات التكاليف، ففي ظل أنظمة التكاليف المعيارية، فإن انحراف التكاليف الفعلية وزيادتها عن أرقام التكاليف المخططة، يعد مؤشرا لضعف كفاءة الإدارة في حسن إستغلال الموارد المتاحة، نظراً لإحتمالية وجود هدر في الموارد غير مبرر أو ضعف في العملية الإنتاجية والرقابية ومستويات الجودة، وغيرها؛ إلا أن تضمين مفهوم السلوك غير المتماثل للتكلفة ضمن آليات تحليل انحرافات التكاليف قد يضيف أبعاد أخري قد تغير من تلك المؤشرات؛ بل قد يتعدي الأمر إلي اعتبار الإنحراف السلبي في بعض الأحيان في صالح المنشأة.**

6. مراجعة الدراسات السابقة:

دراسة (Darabi & zamani, 2017)

اهتمت الدراسة بإختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير لإجمالي التكاليف، وأجريت الدرسة علي عينة من الشركات المدرجة ببورصة طهران خلال الفترة من عام 2006 م حتي عام 2015م بعد استبعاد الشركات المالية، نظراً لأن الطبيعة التنظيمية والمعايير الحاكمة لها تختلف عن باقي الشركات. وقد بلغت عدد شركات العينة 122 شركة، ويستعرض الجدول رقم (2) أهم ما تتضمنته الدراسة:

جدول رقم (2)

ملخص لأهم ما تضمنته دراسة (Darabi & zamani, 2017)

المتغير التابع	**السلوك غير المتماثل لإجمالي التكاليف "البضاعة المباعة والمصاريف الإدارية والمصاريف البيعية"، وتم قياسه بتقدير قيمة (β) للتغير في المبيعات مع التغير في التكاليف، وفي ضوء منهجية (Anderson et al.,2003)**
المتغير المستقل	**التجنب الضريبي وتم قياسها بإستخدام :** **معدل الضريبة الفعال = (مصروف الضريبة ÷ الربح قبل الضرائب) ×(-1)**
	تقلب التدفقات؛ وتم قياسها باستخدام الإنحراف المعياري لتدفقات خلال فترة الدراسة.
المتغيرات الضابطة	**كثافة الأصول؛ وتم قياسه باللوغارتيم الطبيعي لإجمالي الأصول إلي إجمالي المبيعات.**
	كثافة العمالة؛ وتم قياسه باللوغارتيم الطبيعيى للعمالة إلي إجمالي المبيعات.
نتائج الدراسة	▪ **وجود علاقة طردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة.** ▪ **وجود علاقة عكسية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في ظل تقلبات مرتفعة في التدفقات النقدية التشغيلية.** ▪ **وجود تقلبات مرتفعة بالتدفقات النقدية يؤدي إلي تغيير العلاقة للإتجاه العكسي بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة.**

دراسة (xu & zheng, 2019)

اهتمت الدراسة بإختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للمصروفات البيعية والإدارية، وأجريت الدرسة علي عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة من عام 1990 م حتي عام 2013م بعد استبعاد الشركات المالية، نظراً لأن الطبيعة التنظيمية والمعايير الحاكمة لها تختلف عن باقي الشركات. وقد بلغت عدد المشاهدات 34,977، ويستعرض الجدول رقم (3) أهم ما تضمنته الدراسة:

جدول رقم (3)

ملخص لأهم ما تتضمنته دراسة (xu & zheng, 2019)

المتغير التابع	**السلوك غير المتماثل للمصروفات البيعية والإدارية ، وتم قياسه بتقدير قيمة (β) للتغير في المبيعات مع التغير في التكاليف، وفي ضوء منهجية (Anderson et al.,2003)**
المتغير المستقل	**التجنب الضريبي وتم قياسها بإستخدام:** **معدل الضريبة الفعال= (مصروف الضريبة ÷ الربح قبل الضرائب) ×(-1) بالإستناد إلي عدد من الدراسات السابقة مثل (Dyreng et al. 2008; Higgins et al. 2015)**
المتغيرات الضابطة	**كثافة الأصول؛ وتم قياسه باللوغارتيم الطبيعي لإجمالي الأصول إلي إجمالي المبيعات**
	كثافة العمالة؛ وتم قياسه باللوغارتيم الطبيعيى للعمالة إلي إجمالي المبيعات
متغيرات التحليل الإضافي	**استراتيجية إدارة التكلفة** **تقلب التدفقات النقدية**
نتائج الدراسة	▪ **وجود علاقة عكسية بين التجنب الضريبي ولزوجة التكاليف.** ▪ **أظهرت النتائج وجود ارتباط قوي وعكسي بين التجنب الضريبي ولزوجة التكاليف في عينة الشركات التي تتمتع بخصائص تشتت مرتفع في التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بعينة الشركات التي تتمتع بخصائص تشتت منخفض في التدفقات النقدية التشغيلية.** ▪ **أظهرت النتائج وجود ارتباط قوي وعكسي بين التجنب الضريبي ولزوجة التكاليف في عينة الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة البحوث والتطوير مقارنة بعينة الشركات التي تتبع إستراتيجية الدفاع عن التكلفة.**

ويعد البحث الحالي امتدادا للدراسات السابقة في هذا الموضوع، وتتبلور مساهمة البحث الحالي في :

- تقديم قياس للتجنب الضريبي يراعي اختلاف معدلات الضريبة خلال فترة الدراسة، ويوضح الجدول التالى التغيرات التي حدثت علي معدلات الضريبة خلال فترة الدراسة الحالية:

الفترة	معدل الضريبة
عامي 2009 ، 2010	20%
أعوام 2011 ، 2012 ، 2013	20%، وإذا زادت الأرباح عن10 مليون فإن معدل الضريبة الأسمي المقرر يزداد ليصل 25%
عام 2014	25%، بالإضافة إلي ضريبة إضافية 5% إذا زاد الدخل عن مليون جنيه
أعوام 2015 ، 2016 ، 2017، 2018	22.5%

- تضارب نتائج الدراسات السابقة دافع أساسي لتقديم أدلة جديدة تدعم أحد هذه الإتجاهات.
- تضمن نموذج البحث الحالي متغير التدفقات النقدية الحرة للتعبير عن مشكلة الإستهلاك الترفي للمديرين (كأحد مشكلات الوكالة)، والتي أشارت الدراسات السابقة بالبيئات الأجنبية والمحلية إلي ارتباطه بالسلوك غير المتماثل للتكلفة، وبالتالي فإن إضافته قد تسهم في تقوية القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة الحالية.
- في حدود علم الباحث فإن العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة لم تلقي الإهتمام الكافي بالبيئة العربية.

7. الدراسة الإختبارية

يهدف هذا القسم إلي استعرض المنهجية المتبعة لتحقيق أهداف البحث، وفي سبيل ذلك تم تصميم الدراسة وذلك بدءاً من تطوير فرضية البحث للمتغير المستقل والمتوقع تأثيره علي المتغير التابع، ثم توصيف المتغيرات التي اشتمل عليها النموذج العام للبحث وتحديد كيفية قياسها، وتحديد مجتمع وعينة البحث ومصادر وأدوات جمع البيانات وفترة البحث، وحدود البحث. وكذلك اختبار فرضيات البحث وصولا إلي مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها وخلاصة البحث.

وبالتالي تم تقسيم هذا القسم إلي :

- 1.7 التصميم الإمبريقي للبحث.
- 2.7 اختبار فرضيات البحث.
- 3.7 تفسير النتائج

وسيتم استعراض النقاط السابقة بالتفصيل كما يلي :

1.7 التصميم الإمبريقي للبحث.

ونتناول في هذا الجزء منهجية تطوير فرضية البحث للمتغير المستقل والمتوقع تأثيرها علي المتغير التابع في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، وكذلك توصيف المتغيرات التي اشتمل عليها النموذج العام للبحث وتحديد كيفية قياسها، ثم تحديد مجتمع وعينة البحث والقطاعات التي تنتمي إليها ومصادر جمع البيانات وفترة البحث *وذلك من خلال النقاط التالية :*

1.1.7 تطوير فرضيات الدراسة.
2.1.7 توصيف متغيرات الدراسة وقياسها.
3.1.7 حدود البحث.
4.1.7 مجتمع وعينة الدراسة.
5.1.7 مصادر وأدوات الحصول علي بيانات الدراسة.

وفيما يلي مناقشة للنقاط السابقة :

1.1.7 تطوير فرضية الدراسة :

يظهر السلوك غير المتماثل للتكلفة خلال فترات انكماش الطلب، مما يستدعي معه اتخاذ أحد قرارين، الأول وهو الإحتفاظ بالتكاليف لفترة معينة ، والثاني وهو التخلص من الأصول والتكاليف بشكل مباشر وسريع، ويخضع كلا القرارين إلي تصورات وتقديرات وسلوكيات المدير التنفيذي. وينتج عن كلا القرارين تولد سلوك للتكلفة يخرج عن وضع التماثل الطبيعي (Anderson et al., 2003).

ومن السمات المميزة لسلوك المنشآت التي تتعرض لظاهرة السلوك غير المتماثل للتكاليف انخفاض حجم الطلب وتعرضها لفترات انكماش، الأمر الذي يدفع المديرين للبحث عن مصادر نقدية جديدة يمكن من خلالها تحقيق الإستقرار المادي للمنشأة. ولا شك أن أحد المصادر التي تتجه إليه أنظار المديرين هي المدفوعات النقدية لمصلحة الضرائب.

ويتولد الدافع لدي المديرين لتجنيب جزء من المدفوعات الضريبية في ضوء اللوائح والقوانيين بهدف تغطية جزء من تكاليف الإحتفاظ لبعض الوقت لحين الرجوع لوضع الإستقرار، ويترتب علي ذلك توقع وجود علاقة طردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة (Xu & Zheng, 2019؛ Darabi & zamani, 2017).

ومن وجهة نظر أخري فإن توافر مدخرات نقدية لدي المنشأة قد يسهم في تخفيف مخاوف المديرين عند اتخاذ قرار التعديل، فإذا ما قرروا التخلص من الموارد غير

المستخدمة فإن الفوائض النقدية ستساهم في تغطية جزء من تكاليف التعديل عند استعادة حجم الطلب لاحقاً (Xu & Zheng, 2019 ؛ Darabi & zamani, 2017).وبالتالي فإن المديرين قد يتجهوا لإتخاذ قرار التعديل بشكل أسرع، ويترتب علي ذلك توقع وجود علاقة عكسية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة فرضية الدراسة علي النحو التالي :

" من المتوقع وجود علاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة" .

2.1.7 توصيف متغيرات الدراسة وقياسها.

- **نموذج الإنحدار المتعدد**

$$\Delta logTOTCOS_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta logSALE_{it} + \beta_2 \Delta logSALE_{it} * DEC_{it} + \beta_3 \Delta logSALE_{it} * AVTAX_{it} + \beta_4 \Delta logSALE_{it} * FCF_{it} + \beta_5 \Delta logSALE_{it} * ASINT_{it} + \beta_6 \Delta logSALE_{it} * AVTAX_{it} * DEC_{it} + \beta_7 \Delta logSALE_{it} * FCFit * DEC_{it} + \beta_8 \Delta logSALE_{it} * ASINTit * DEC_{it} + £$$

ويعرض الجدول رقم (4) توضيح للرموز التي تضمنها نموذج البحث الحالي

جدول رقم (4)
توضيح للرموز التي تضمنها نموذج الإنحدار المتعدد للبحث الحالي

الرمز	التعريف
$\Delta logTOTCOS_{it}$	التغير في اللوغارتيم الطبيعي لإجمالي التكاليف للشركة *(i)* خلال الفترة*(t)*
$\Delta logSALE_{it}$	التغير في اللوغارتيم الطبيعي لإجمالي المبيعات للشركة *(i)* خلال الفترة*(t)*
$TAXAVOID_{it}$	نسبة التجنب الضريبي للشركة *(i)* خلال الفترة*(t)*
FCF_{it}	نسبة التدفقات النقدية الحرة للشركة *(i)* خلال الفترة*(t)*
$ASINT_{it}$	كثافة الأصول للشركة *(i)* خلال الفترة*(t)*
DEC_{it}	متغير وهمي
$\beta 0$	ثابت الانحدار
$\beta 1 - \beta 7$	معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة
£	المتبقي الإحصائي من تقدير النموذج (الخطأ العشوائي)

• التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة

- المتغير التابع : السلوك غير المتماثل لإجمالي التكلفة :

وفقاً لنموذج Anderson et al., 2003 يتم تقدير السلوك غير المتماثل للتكلفة من خلال معادلة الإنحدار التالية، والتي تم الإعتماد عليها في إشتقاق نموذج الدراسة الحالي:

$$\Delta logTOTCOS_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta logSALE_{it} + \beta_2 \Delta logSALE_{it} * DEC_{it} \; \beta_3 \Delta logSALE_{it} * DEC_{it} * verb$$

TOTCOS	مجموع كل من تكلفة البضاعة المباعة، والمصروفات البيعية والمصروفات الإدارية
$\Delta logTOTCOS_{it}$	اللوغارتيم الطبيعي للتغير في إجمالي التكاليف خلال فترتين متتاليتين.
$\Delta logSALE_{it}$	اللوغارتيم الطبيعي للتغير في إجمالي المبيعات خلال فترتين متتاليتين.
Verb	*المتغير المطلوب لمعرفة مدي معنوية العلاقة بينه وبين السلوك غير المتماثل للتكلفة.*
DEC_{it}	قيمة المتغير الوهمي وتأخذ (صفر) في حال تغير المبيعات بالزيادة، وتأخذ (1) في حال تغير المبيعات بالنقص.

• التعريف الإجرائي للمتغير المستقل

- التجنب الضريبي $Taxavoid_{it}$

نظراً لأن البيئات الأجنبية التي أجريت فيها الدراسات السابقة تتمتع بالإستقرار في معدلات الضريبة الأسمية المقررة علي دخل الشركات خلال فترات الدراسة ، لذا فإن استخدام معدل الضريبة الفعلي يعد مقياساً مقبولاً، حيث تتلاشي الإختلافات الجوهرية بين السنوات المختلفة، والتي تأتي كنتيجة لإختلاف معدلات الضريبة الأسمية، وبالتالي فإن ثبات معدل الضريبة خلال سنوات الدراسة يتيح إمكانية استخدام معدل الضريبة الفعلي، والمقصود بمعدل الضريبة الفعلي ناتج قسمة مصروف الضريبة علي صافي الربح قبل الضرائب.

ومن خصائص بيئة الدراسة الحالية وجود معدلات ضريبة اسمية مختلفة خلال فترة الدراسة، حيث تلاحظ اختلاف معدل الضريبة الأسمي المربوط علي دخل الشركات خلال فترة الدراسة الحالية وفقاً لجدول رقم (5) :

جدول رقم (5)

استعراض لمعدلات الضريبة الأسمية المقررة وفقاً للقانون 91 لسنة 2005 خلال فترة الدراسة الحالية

الفترة	معدل الضريبة
عامي 2009 ، 2010	20%
أعوام 2011 ، 2012 ، 2013	20%، وإذا زادت الأرباح عن10 مليون فإن معدل الضريبة الأسمي المقرر يزداد ليصل 25%
عام 2014	25%، بالإضافة إلي ضريبة إضافية 5% إذا زاد الدخل عن مليون جنيه
أعوام 2015، 2016، 2017، 2018	22.5%

وفي ضوء التعريف النظري للتجنب بأنه مقدار الوفر الضريبي الناتج عن تخفيض المدفوعات الضريبة الفعلية عن المدفوعات الضريبية المقررة وفقاً للمعدلات التي أقرها القانون91 لسنة 2005 والتعديلات التالية عليه، يمكن تعريف التجنب الضريبي إجرائياً كما يلي (cen et al., 2017):

التجنب الضريبي = معدل الضريبة الفعلي ـ معدل الضريبة الأسمي

- **معدل الضريبة الأسمي: يشير إلي نسبة الضريبة المربوطة علي دخل الشركة (*i*) وفقاً لقانون الدولة المستضيفة خلال العام (*t*) .**
- **معدل الضريبة الفعلي: يشير إلي ناتج قسمة مصروف ضريبة الدخل إلي إجمالي الربح قبل الضرائب**

• التعريف الإجرائي لمتغيرات الضابطة:

يعرض الجدول رقم (6) التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة للبحث الحالي.

جدول رقم (6)

التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة لنموذج الإنحدار المتعدد للبحث

المتغير	القياس
كثافة الأصول $ASINT_{it}$	اللوغارتيم الطبيعي لإجمالي الأصول إلي إجمالي المبيعات
التدفقات النقدية الحرة FCF_{it}	صافي التدفقات النقدية التشغيلية – المدفوعات الإستثمارية / إجمالي الأصول

- **مبررات إدراج المتغيرات الضابطة**

- **كثافة الأصول $ASINT_{it}$**

يستخدم كتعبير عن مدي اعتماد المنشآت المختلفة علي ما تمتلكه من أصول في عملياتها، كما أن زيادة نسبة كثافة الأصول يعد مؤشراً عن مدي أهمية الأصول بالنسبة للمنشأة، وبالتالي الدفع في إتجاه عدم التماثل في سلوك التكلفة (Chen et al., 2012؛ Chen et al., 2014 ؛ Bruggen et al.,2014).

- **التدفقات النقدية الحرة FCF_{it}**

تعد التدفقات النقدية الحرة أحد المؤشرات المستخدمة في العديد من البحوث للتعبير عن مشكلة الإستهلاك الترفي للمديرين، ويقصد بها أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التي تتجاوز المطلوب لتمويل كل المشروعات المربحة المتاحة أمام المنشأة؛ الأمر الذي يسمح للمديرين بالإستفادة من تلك الفوائض النقدية في الإنفاق الترفي غير المنتج. وبالتالي فإن الفوائض النقدية تدفع في إتجاه عدم التماثل في سلوك التكلفة (Dey, 2008 ؛Jensen, 1986 ،Richardson, 2006, TiTman et al., 2004).

3.1.7 **حدود البحث**

إعتمدت الدراسة فى إتمام الإختبارات الإمبريقية على إستبعاد القيم الموجبة للتجنب الضريبى، حيث تشير القيم الموجبة إلى مفهوم مضاد للتجنب الضريبى، والذى يعنى قيام المنشأة بسداد ضرائب أعلي من المقررة عليها وفقاً للقانون، وحتي يظل التعريف الإجرائي متوافق مع التعريف النظري للتجنب الضريبي ومعبراً عنه بشكل كبير. كما أن وجود مشاهدات موجبة يلفت النظر إلي مفهوم إدارة الدخل بالضرائب وغيرها من الممارسات التي تعد نقاط بحثية جديرة بالدراسة.

4.1.7 **مجتمع وعينة البحث**:

يتمثل مجتمع البحث الحالي في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي تنتمي إلي قطاعات اقتصادية مختلفة في الفترة بين عامي 2009م إلي 2018م، مع اعتبار سنة 2009 سنة أساس فقط لتشغيل نموذج الإنحدار الحالي، علي أن يكون قياس المتغيرات للفترة من 2010 إلي 2018. ويعتمد الباحث في إتمام الدراسة الحالية علي اختيار عينة ميسرة من كل الشركات المتاحة والتي بلغت 130 شركة (ملحق رقم 1)، وذلك بعد استبعاد الشركات التي تنتمي إلي قطاعات البنوك والخدمات المالية نظراً لإختلاف طبيعة عملها وسياساتها التمويلية وتقاريرها المالية عن مثيلاتها من الشركات غير المالية ، وهو ما يخلق صعوبة بشأن القابلية للمقارنة نتيجة الاختلافات في المعايير المحاسبية والضوابط والقوانين المنظمة ، ويوضح الجدول رقم (7) التوزيع القطاعي لعينة البحث.

جدول رقم (7)

التوزيع القطاعي لعينة البحث

م	القطـاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
1	الموارد الأساسية والمرافق والغاز والبترول	11	%8.46
2	الكيماويات	7	%5.38
3	التشييد و مواد البناء	23	%17.69
4	الأغذية و المشروبات	22	%16.92
5	الرعاية الصحية و الأدوية	11	%8.46
6	الخدمات و المنتجات الصناعية و السيارات	14	%10.77
8	المنتجات المنزلية و الشخصية	10	%7.69
9	العقارات	17	%13.08
13	الاعلام والاتصالات والتكنولوجيا	4	%3.08
14	السياحة و الترفيه	11	%8.46
	الإجمالـي	130	%100

5.1.7 مصادر الحصول علي بيانات البحث :

اعتمد الباحث في الحصول علي البيانات المطلوبة لإتمام الدراسة الإمبريقية للبحث علي التقارير المالية المفصح عنها للشركات المكونة لعينة البحث الحالي، والمدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، وتعددت مصادر الحصول علي هذه التقارير وهي:

- موقع مباشر.
- موقع البورصة المصرية.
- مواقع الشركات بعينة الدراسة علي شبكة الإنترنت .

2.7 اختبار فرضيات الدراسة :

ونتناول في هذا الجزء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث بهدف التعرف علي سمات عينة البحث، مع توضيح للأساليب الأحصائية المستخدمة في اختبار فرضية البحث، وكذلك نتائج تحليل الإنحدار، وذلك من خلال النقاط التالية :

1.2.7 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.

2.2.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة.

3.2.7 نتائج تحليل الانحدار.

4.2.7 التحليلات الإضافية

5.2.7 نتائج اختبارات الفرضيات.

وفيما يلي مناقشة للنقاط السابقة :

1.2.7 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.

جدول رقم (8)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المتغير	الوسط	الوسيط	الحد الأدني	الحد الأقصي	الإنحراف المعياري
اجمالي المبيعات (مليون جنيه)	777	223	0.180	3600	209
اجمالي التكاليف (مليون جنيه)	688	205	0.7595	3140	184
التجنب الضريبي(%)	15 -	20 -	0	30 -	13.29 -
كثافة الأصول (%)	50	33	7	309	64
التدفقات النقدية الحرة (%)	6	33	120 -	462	25

وبإمعان النظر فيما يتضمنه الجدول السابق من إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة، يمكن إبراز مجموعة الملاحظات التالية:

- وجود مدي واسع لقيم إجمالي المبيعات فيما بين شركات عينة البحث وخلال سنوات البحث المختلفة ، حيث تبين أن أكبر قيمة هي 3600 مليون جنيه بينما تبين أن أقل قيمة هي 180 الف جنيه وهو ما يعني وجود تفاوت كبير بين مفردات العينة. كذلك يبدو أن متوسط القيم للمتغير هي777 مليون جنيه، بينما تبلغ قيمة الوسيط لإجمالي المبيعات 223 مليون جنيه، والإنحراف المعياري 209 مليون جنيه.
- تتراوح قيم متغير إجمالي التكاليف في عينة البحث من 3140 مليون جنيه كحد أقصي إلي 759.5 الف جنيه كحد أدني، وهو مؤشر لتفاوت كبير؛ وبلغت متوسط قيم المتغير 688 مليون جنيه، كما بلغت قيمة الوسيط للمتغير 205 مليون جنيه، وقيمة الإنحراف المعياري 184 مليون جنيه.
- تتنوع قيم التجنب الضريبي من (- 30%) كحد أدني وصولاً إلي صفر% كحد أقصي ويشير ذلك إلي وجود تفاوت كبير جدا؛ مع التأكيد علي أن قيم التجنب الضريبي الموجبة تم استبعادها من عينة البحث علي اعتبار أن القيم الموجبة تخرج عن إطار المفهوم النظري للتجنب الضربيي ، وحتي يكون التعريف الإجرائي للمتغير متماشياً مع التعريف النظري، كما أن أكبر معدل ضريبة يمكن تجنبه خلال فترة البحث هو 30% لمن زاد دخله عن مليون جنيه، وهذا يشير إلي أن هناك بعض الشركات من أصحاب الدخل المتجاوز مليون جنيه لم تقم بحساب اي مبالغ كمصروف

للضرائب خلال نفس العام. كما أن الحد الأدني صفر % يشير إلي أن هناك بعض الشركات لم تقم بأي محاولات للتجنب الضريبي وقامت بسداد كامل المبالغ المستحقة عليها. كما يجب الإشارة إلي أن متوسط قيم المتغير بلغ 15% في حين بلغ الوسيط إلي 20%، وهي معدلات تميل في اتجاه المعدلات التي تم النص عليها بالقانون 91 لسنة 2005 (من 20% إلي 30% خلال فترة البحث الحالي)؛ في حين بلغت نسبة الإنحراف المعياري للمتغير 13.25.

- تتراوح نسب متغير كثافة الأصول من 309% كحد أقصي، 7% كحد ادني ؛ وهو مؤشر لمدي التفاوت في أهمية الأصول بين المنشآت المختلفة المكونة لعينة البحث، كما بلغ الوسيط 33% ، والمتوسط 50% وهي نسب تميل إلي الحد الأدني، كما بلغ الإنحراف المعياري للمتغير 64%.
- تتنوع قيم متغير التدفقات النقدية الحرة من 462% كحد أقصي إلي (- 120%) كحد أدني، وتعني الإشارة السالبة أن هناك بعض الشركات تزداد فيها المدفوعات الإستثمارية عن صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وهو بالتأكيد ما يعني غياب مشكلة الإستهلاك المظهري في ضوء هذا المقياس؛ نظراً لعدم وجود فوائض نقدية تسمح للمدير التنفيذي بالتحكم بها في ضوء الأهواء والتطلعات الشخصية، كما بلغ الوسيط لقيم المتغير 33%، والوسط 6% ، والإنحراف المعياري 25%.

2.2.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد البحث على الإصدار الثاني عشر من برنامج التحليل الإحصائي E–VIEWS لإجراء الاختبارات الإحصائية المختلفة مثل حساب الإحصاءات الوصفية وإجراء الإختبارات المختلفة وصولاً لتقدير معالم النموذج الحالي مثل (Fixed Effect Model، Robust Stander Erorr). كما تم الإعتماد علي الإصدار الرابع عشر من برنامج التحليل الإحصائي Stata Version 14، في اختيار أفضل طريقة لمعالجة البيانات (Fixed or Random or Pool) وتوصلت الإختبارات المبدئية علي عينة الدراسة أن أفضل الأساليب الملائمة لطبيعة البيانات التي يتضمنها البحث الحالي هو استخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model، بالإضافة إلي استخدام برنامج Stata في إجراء اختبار MM Regression للتأكد من استقرار وثبات النتائج وقبولها.

1.2.2.7 مصفوفة بيرسون للإرتباطات الثنائية

يتضمن الجدول رقم (9) مصفوفة إرتباط بيرسون، والتي تعد أحد الأدوات المبدئية لإكتشاف طبيعة واتجاه العلاقات بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، كذلك الكشف عن مدي وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية، ويعتبر معامل الارتباط (0.8) بحد أقصي مقبولاً بشكل مبدئي لإستكمال التحليل (Gujarati, 2003).

جدول رقم (9) مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغيرات	Ctotcost	Avtaxcsale	Avtaxcsaled	Fcfcsale	Fcfcsaled	Csale	Csaled	Asintcsale	Asintcsaled
Ctotcost	1								
Avtaxcsale	0.230421 **(0.0325)	1							
Avtaxcsaled	-0.060734 ***(0000)	0.465313 ***(0000)	1						
Fcfcsale	0.408685 *(0.0615)	0.166480 ***(0000)	0.012981 (0.6481)	1					
Fcfcsaled	-0.203123 **(0.0221)	0.044640 (0.1163)	0.095683 ***(0.007)	0.11760 ***(0000)	1				
Csale	0.762657 ***(0000)	0.239160 ***(0000)	-0.043019 (0.1302)	0.442027 ***(0000)	0.215437 ***(0000)	1			
Csaled	-0.642 ***(0000)	-0.1187 ***(0000)	-0.49392 ***(0000)	0.3271 ***(0000)	0.4557 ***(0000)	0.7701 ***(0000)	1		
Asintcsale	-0.078714 ***(0.0041)	0.146916 ***(0000)	-0.011235 (0.6928)	-0.038686 (0.1736)	0.038447 (0.1762)	0.082115 **(0.038)	-0.2214 **(0.042)	1	
Asintcsaled	-0.407778 ***(0000)	0.231419 ***(0000)	0.054059 *(0.0571)	-0.176675 ***(0000)	0.054059 **(0.0375)	-0.398045 ***(0000)	0.1802 ***(0000)	0.280468 ***(0000)	1

حيث أن:

Ctotcost	التغير في إجمالي التكاليف	Fcfcsale	تفاعل التدفقات النقدية الحرة مع التغير في المبيعات
Avavcsald	تفاعل التجنب مع التغير في المبيعات مضروباً في المتغير الوهمي "(1) في حال انخفاض المبيعات ، وصفر بخلاف ذلك"	Fcfcsaled	تفاعل التدفقات النقدية الحرة مع التغير في المبيعات مضروبا في المتغير الوهمي "(1) في حال انخفاض المبيعات ، وصفر بخلاف ذلك"
Avavcsal	تفاعل التجنب مع التغير في المبيعات	Asintcsale	تفاعل كثافة الأصول مع التغير في المبيعات
Csale	التغير في المبيعات	Asintcsaled	تفاعل كثافة الأصول مع التغير في المبيعات مضروباً في المتغير الوهمي "(1) في حال انخفاض المبيعات ، وصفر بخلاف ذلك"
Csaled	التغير فى المبيعات مضروباً فى المتغير الوهمى "(1) في حال انخفاض المبيعات ، وصفر بخلاف ذلك"		
(*)	الإرتباط معنوي عند مستوي معنوية 10%	(**)	الإرتباط معنوي عند مستوي معنوية 5%
(***)	الإرتباط معنوي عند مستوي معنوية 1%		

وبإلقاء النظر علي العلاقة بين متغيرات البحث يتبين أن الإزدواج الخطي لا يمثل مشكلة في البحث الحالي، حيث أن كل معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة التفسيرية أقل من (0.8)، كذلك وبالنظر لعمود المتغير التابع بالدراسة الحالية " التغير في اجمالي التكاليف CTOTCOST" يتضح وجود علاقة معنوية وطردية مع التجنب الضريبي عند مستوي معنوية أقل من 1% ، كذلك وجود علاقة طردية ومعنوية مع كثافة الأصول عند مستوي معنوية أقل من 1% ، كذلك وجود علاقة معنوية وطردية مع متغير التدفقات النقدية الحرة عند مستوي معنوية أقل من 5%.

3.2.7 نتائج تحليل الإنحدار

اعتمد البحث علي نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model في التشغيل الإحصائي لنموذج البحث الحالي، وللتأكيد علي سلامة النتائج تم إعادة تشغيل النموذج من خلال استخدام MM Regrssion، وذلك علي النحو التالي :

1.3.2.7 نتائج تحليل الإنحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model.

اعتمد البحث علي تشغيل البيانات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة بناءاً علي اختبارات مبدئية تمت علي بيانات العينة للمفاضلة واختيار أفضل نموذج، حيث تم المفاضلة بين نموذج (Random) ونموذج (Fixed) بإستخدام اختبار Husman Test ويتم المفاضلة بين النموذجين بناءاً علي قيمة المعنوية P Value، فإذا كانت (P Value< 0.05) يكون النموذج معنوي ويفضل استخدام نموذج (Fixed) وأظهرت نتائج الإختبار علي بيانات الدراسة الحالية أن (P Value< 0.0000) وبالتالي يتم الاعتماد علي نموذج التأثيرات الثابتة كأفضل نموذج (Baltag, 2008) .

كذلك تم المفاضلة بين نموذج (fixed) ونموذج(pool)، باستخدام إختبار F Test ويتم المفاضلة بين النموذجين بناء علي قيمة المعنوية ، فإذا كانت (P Value< 0.05) يكون النموذج معنوي ويفضل استخدام نموذج (Fixed) وأظهرت نتائج الإختبار علي بيانات الدراسة الحالية أن (P Value< 0.0036) وبالتالي يتم الاعتماد علي نموذج التأثيرات الثابتة كأفضل نموذج (Baltag, 2008) .

واعتمد البحث علي نموذج الانحدار الخطي المتعدد ***Multiple Linear Regression Model*** لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (*السلوك غير المتماثل لإجمالي التكاليف*) والمتغير المستقل (*التجنب الضريبي*)، مع تضمين النموذج كلاً من كثافة الأصول، والتدفقات النقدية الحرة كتغيرات ضابطة للعلاقة، ولتحسين القدرة التنبؤية لنموذج الدراسة الحالية.

كما اعتمد البحث علي استخدام اختبار (Robust Standard Errors) للتأكد من إمكانية الإعتماد علي نتائج الدراسة في حالة وجود مشكلتي الإرتباط الذاتي من للأخطاء (Autocorrelation)، وعدم ثبات التباينات (Hetroscedasiticity) (Holzhacker et al., 2015 ،Hoechle, 2007) كذلك تم التأكد من خلو البيانات من مشكلة الإزدواج الخطي (multicollinearity) من خلال الإستعانة بمعامل تخضم التباين (The Variance Infalation Factor) للحكم علي مدي الخطر المرتبط بها علي بيانات الدراسة. ويقيس معامل تضخم التباين (VIF) الزيادة في تباين تقديرات معالم نموذج الإنحدار كنتيجة لتأثير وجود الإزدواج الخطي، حيث يؤدي زيادة قيمة هذا المعامل إلي زيادة تباين التقديرات والأخطاء المعيارية المرتبطة بها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي انخفاض قيمة (t) المحسوبة المستخدمة في اختبارات المعنوية الإحصائية.

ويظل مقبولاً عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات مادام قيمة(VIF) لم تتعدي (10) لأي متغير من متغيرات النموذج التفسيرية، وقد توصل الباحث إلي أن الإزدواج الخطي بين متغيرات النموذج التفسيرية منخفضة وغير خطيرة، حيث أن أقصي قيمة لمعاملات تضخم التباين تم الحصول عليها في النموذج الحالي كانت لمتغير التغير في المبيعات وبلغ (4.98)، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول رقم (10)

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار بين المتغير المستقل"التجنب الضريبي " والمتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكاليف" بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model

المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار β		الخطأ المعياري Robust .Std.Error	معنوية معاملات الإنحدار		معامل تضخم التباين VIF
				قيمة(T)	مستوي الدلالة (Sig)	
ثابت الإنحدار	β0	21307	6912	3.08	***0.003	
Csale	*β1*	0.9218	0.02075	44.42	***0.000	2.77
Csaled	*β2*	-0.6710	0.0401	-13.42	***0.000	3.21
Avtaxcsale	*B3*	-0.0519	0.04978	-1.03	0.307	1.26
Avtaxcsaled	*B6*	-1.02973	0.19959	-5.16	***0.000	1.07
Asintcsale	*B5*	-0.10707	0.03351	-3.20	***0.002	6.10
Asintcsaled	*B8*	-0.08537	0.03663	-2.33	**0.021	8.11
Fcfcsale	*B4*	0.24089	0.10318	2.33	**0.021	1.49
Fcfcsaled	*B7*	-0.12716	0.22753	-1.98	*0.0877	1.26
*** دالة عند مستوي معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)						
** دالة عند مستوي معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)						
* دالة عند مستوي معنوية 10% حيث (Sig<0.10)						
معامل التحديد (R^2)=78.27%			معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = 77.27%			
قيمة (F) المحسوبة = 1543.48			دلالة اختبار (F) = ***0.000			
عدد المشاهدات = 1123						

ويعرض الجدول رقم (11) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد التي تم التوصل إليها علي مستوي عينة البحث ككل، وتظهر نتائج تحليل الإنحدار معنوية نموذج الإنحدار الخطي بين المتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكاليف" ومجموعة المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كما تشير نتائج تحليل الإنحدار أن قيمة معمل التحديد R^2 الخاصة بنموذج الدراسة الحالية يعادل 0.787، وهو ما يعني أن المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة) تفسر 78.7% من التباين في قيمة المتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكلفة"، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 77.27%.

وفيما يتعلق بنتائج اختبار فرضية البحث الحالي، فإنها تشير لوجود علاقة معنوية وطردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويستدل علي ذلك بالنظر إلي معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي بين التغير في المبيعات بالإنخفاض مع التجنب الضريبي avtaxcsaled؛ نجد أن (-1.0297 =$\beta5$) عند مستوي معنوية أقل من 1% .

كما تشير النتائج الخاصة بالمتغيرات الضابطة بالنموذج إلي وجود علاقة طردية بين كثافة الأصول والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويستدل علي ذلك بالنظر إلي معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي بين التغير في المبيعات بالإنخفاض مع التجنب الضريبي asintcsaled؛ نجد أن (-0.08537 =$\beta7$) عند مستوي معنوية أقل من 5%. كذلك تشير النتائج إلي وجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية الحرة كمؤشر لمشكلة الإستهلاك الترفي للمديرين والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويستدل علي ذلك بالنظر إلي معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي بين التغير في المبيعات بالإنخفاض مع التجنب الضريبي fcfcsaled؛ نجد أن (-0.12716 = $\beta6$) عند مستوي معنوية أقل من 10% .

2.3.2.7 نتائج تحليل الإنحدار بإستخدام نموذج MM-Regression

وللتأكيد علي سلامة النتائج السابقة، تم تشغيل نموذج الإنحدار السابق بإستخدام اختبار MM-Regression، ومن خصائص هذا النموذج أنه لا يتطلب أن تتبع الأخطاء العشوائية التوزيع الطبيعي (Baltag, 2008)، وبالتالي فإن استقرار وثبات النتائج يعد مؤشراً علي مدي سلامة النتائج التي تم التوصل إليها، ويعرض الجدول رقم (11) نتائج تحليل الإنحدار باستخدام إختبار MM-Regression.

جدول رقم (11)

نتائج تحليل الإنحدار بإستخدام اختبار MM-Regression بين المتغير المستقل "التجنب الضريبي " والمتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكلفة

المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار β		الخطأ المعياري Robust) (Std.Error	معنوية معاملات الإنحدار	
				قيمة(Z)	مستوي الدلالة (Sig)
ثابت الإنحدار	β0	3615	1479	2.44	**0.015
Csale	*β1*	0.9202	0.0859	10.71	***0.000
Csaled	*B2*	-0.8402	0.0759	-7.91	***0.000
Avtaxcsale	*B3*	-0.0025	0.0049	-0.52	0.600
Avtaxcsaled	*B6*	-0.3453	0.2826	-2.22	**0.032
Asintcsale	*B5*	-0.0627	0.0110	-5.69	***0.000
Asintcsaled	*B8*	-0.0351	0.0255	-2.11	*0.051
Fcfcsale	*B4*	-0.1283	0.3174	-2.02	*0.087
Fcfcsaled	*B7*	-0.1286	0.1045	-1.23	0.218
*** دالة عند مستوي معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)					
** دالة عند مستوي معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)					
* دالة عند مستوي معنوية 10% حيث (Sig<0.10)					
معامل التحديد (R^2)=79.47%			معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = 52.62%		
عدد المشاهدات = 1123					

وبإمعان النظر في نتائج الجدول السابق، نجد أن نتائج تحليل الإنحدار تشير إلي معنوية نموذج الإنحدار الخطي بين المتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكاليف" ومجموعة المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة)، كما تشير نتائج تحليل الإنحدار أن قيمة معامل التحديد R^2 الخاصة بنموذج الدراسة الحالية يعادل 0.7947، وهو ما يعني أن المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة) تفسر 79.47% من التباين في قيمة المتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكلفة"، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 52.62%.

وفيما يتعلق بنتائج اختبار فرضية البحث الحالي، فإنها تشير لوجود علاقة معنوية وطردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويستدل علي ذلك بالنظر إلي معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي بين التغير في المبيعات بالإنخفاض مع التجنب الضريبي avtaxcsaled؛ نجد أن (-0.3453 =*β5*) عند مستوي معنوية أقل من 5%.

وبمقارنة النتائج المتوصل إليها بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model بالجدول رقم (10) ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها بإستخدام نموذج MM-Regression بالجدول رقم (11) يتبين استقرار النتائج حيث تظل العلاقة معنوية للمتغير المستقل "التجنب الضريبي AvtaxCsaled" مع المتغير التابع "عدم التماثل في

سلوك التكاليف" خلال كلا النموذجين عند مستويات معنوية أقل من 1% ، وأقل من 5% علي الترتيب.

4.2.7 التحليلات الإضافية:

يعتبر مقياس معدل الضريبة الفعلية أحد المقاييس الهامة، والتي شاع استخدامها في الدراسات السابقة، إلا أن البحث الحالي اهتم بقياس التجنب الضريبي بإستخدام "الفرق بين معدل الضريبة الأسمي المقرر وفقاً للقانون ومعدل الضريبة الفعلي"، وللتأكد من استقرار النتائج ومدي دقة المقياس الحالي مقارنة بمقياس "معدل الضريبة الفعلي" تم القيام بعملية تشغيل جديدة لنموذج البحث الحالي بإستخدام مقياس معدل الضريبة الفعلي، وتحديد درجة الإختلاف في R^2 في الحالتين . ويساهم البحث الحالي في قياس أثر التشتت في صافي قيمة التدفقات النقدية التشغيلية علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف، كما يساهم البحث الحالي في قياس أثر الإحتفاظ بالنقدية علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف، ونتناول ذلك من خلال النقاط التالية:

1.4.2.7 في حالة الإعتماد علي مقياس معدل الضريبة الفعلي كمقياس للتجنب الضريبي

يقصد بمعدل الضريبة الفعلي نسبة مصروف الضريبة إلي صافي الربح قبل الضرائب علي أن يضرب الناتج في (-1)، واستخدم معدل الضريبة الفعلي في العديد من الدراسات السابقة كمقياس لمستوي التجنب الضريبي، وتسعي الدراسة الحالية لقياس معنوية النتائج في حال استخدام معدل الضريبة الفعال بديلاً عن استخدام قياس الفرق بين معدل الضريبة المقرر وفقاً للقانون ومعدل الضريبة الفعلي. والتعرف علي المقياس الأكثر ارتباطاً بعدم التماثل في سلوك التكاليف، ومدي الإختلاف في قيمة R^2 ، ويعرض الجدول رقم (12) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد التي تم التوصل إليها علي مستوي عينة البحث ككل، بين المتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكاليف" ومجموعة المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة)

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل"التجنب الضريبي مقاساً بالمعدل الضريبي الفعلي" والمتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكاليف" بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model

المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار β		الخطأ المعياري Robust) (.Std.Error	معنوية معاملات الإنحدار	
				قيمة(T)	مستوي الدلالة (Sig)
ثابت الإنحدار	β0	18807	71461	2.63	***0.009
Csale	*β1*	0.9472	0.0224	12.27	***0.000
Csaled	*β2*	-0.7602	0.121	-10.31	***0.000
Acttaxcsale	*B3*	-0.4571	0.0455	-1.00	0.317
Acttaxcsaled	*B6*	-0.6868	0.1982	-3.46	***0.001
Asintcsale	*B5*	-0.1129	0.03432	-3.29	***0.001
Asintcsaled	*B8*	-0.1008	0.03790	-2.66	****0.009
Fcfcsale	*B4*	-0.2581	0.1062	-2.43	**0.016
Fcfcsaled	*B7*	-0.5865	0.2652	-2.21	**0.029
*** دالة عند مستوي معنوية 1%، حيث(Sig<0.01)					
** دالة عند مستوي معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)					
* دالة عند مستوي معنوية 10% حيث (Sig<0.10)					
معامل التحديد (R^2)=%72.02			معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = %51.62		
قيمة (F) المحسوبة = 1197.78			دلالة اختبار (F) = ***0.000		
عدد المشاهدات = 1123					

وتظهر نتائج تحليل الإنحدار معنوية نموذج الإنحدار الخطي بين المتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكاليف" ومجموعة المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كما تشير نتائج تحليل الإنحدار أن قيمة معامل التحديدR^2 الخاصة بنموذج الدراسة الحالية يعادل 0.7202، وهو ما يعني أن المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة) تفسر 72.02% من التباين في قيمة متغير "عدم التماثل في سلوك التكلفة"، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 51.62%.

وتشير النتائج إلي وجود علاقة معنوية وطردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويستدل علي ذلك بالنظر إلي معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي بين التغير في المبيعات بالإنخفاض مع التجنب الضريبي acttaxcsaled؛ نجد أن (-0.6868 = *β5*) عند مستوي معنوية أقل من1% ، كما تبلغ قيمة (t) 3.46.

وللتأكيد علي سلامة النتائج السابقة، تم تشغيل نموذج الإنحدار السابق بإستخدام اختبار MM-Regression، ويعرض الجدول رقم (13) نتائج تحليل الإنحدار بإستخدام اختبار MM-Regression.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الإنحدار بإستخدام اختبار MM-Regression بين المتغير المستقل "التجنب الضريبي بإستخدام معدل الضريبة الفعال" والمتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكلفة

المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار β		الخطأ المعياري (Std.Error)	معنوية معاملات الإنحدار	
				قيمة(Z)	مستوي الدلالة (Sig)
ثابت الإنحدار	β0	9863.4	4459.9	2.21	***0.000
Csale	*β1*	0.9555	0.0048	19.6	***0.000
Csaled	*β2*	-0.8011	0.0114	-12.4	***0.000
Acttaxcsale	*B3*	-0.00098	0.00036	-2.71	***0.007
Acttaxcsaled	*B6*	-0.22429	0.02204	-10.18	***0.000
Asintcsale	*B5*	-0.22776	0.00410	-5.55	***0.000
Asintcsaled	*B8*	-0.21208	0.00409	-5.18	***0.000
Fcfcsale	*B4*	-0.01723	0.02373	-0.73	0.151
Fcfcsaled	*B7*	-1.38321	0.03426	-4.37	0.062
*** دالة عند مستوي معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)					
** دالة عند مستوي معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)					
* دالة عند مستوي معنوية 10% حيث (Sig<0.10)					
معامل التحديد (R^2)=75.01%			معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)= 44.88%		
عدد المشاهدات = 1123					

وبإمعان النظر في نتائج الجدول السابق، نجد أن نتائج تحليل الإنحدار تشير إلي معنوية نموذج الإنحدار الخطي بين المتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكاليف" ومجموعة المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة)، كما تشير نتائج تحليل الإنحدار إلي أن قيمة معامل التحديد R^2 الخاصة بنموذج الدراسة الحالية يعادل 0.7501، وهو ما يعني أن المتغيرات المفسرة (التابعة والضابطة) تفسر 75.01% من التباين في قيمة متغير "عدم التماثل في سلوك التكلفة"، "، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 44.88%.

وتشير النتائج إلي وجود علاقة معنوية وطردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويستدل علي ذلك بالنظر إلي معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي بين التغير في المبيعات بالإنخفاض مع التجنب الضريبي acttaxcsaled؛ نجد أن (-0.22429 =*β5*) عند مستوي معنوية أقل من 10%.

وبمقارنة النتائج المتوصل إليها بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model بالجدول رقم (12) ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها بإستخدام نموذج MM-Regression بالجدول رقم (13) يتبين استقرار النتائج حيث تظل العلاقة معنوية

للمتغير المستقل "التجنب الضريبي Acttaxcsaled" مع المتغير التابع "عدم التماثل في سلوك التكاليف" خلال كلا النموذجين عند مستويات معنوية أقل من 1% .

ونستعرض في الجدول رقم (14) مقارنة بين النتائج بإستخدام مقياس الفرق بين معدل الضريبة الفعلي ومعدل الضريبة الأسمي المقرر وفقاً للقانون، ومقياس معدل الضريبة الفعلي فقط.

جدول رقم (14)

نتائج المقارنة بين مقياس الفرق بين معدل الضريبة الفعلي ومعدل الضريبة الأسمي المقرر وفقاً للقانون، ومقياس معدل الضريبة الفعلي فقط.

بيـــــان	الفرق بين معدل الضريبة الفعلي والأسمي	معدل الضريبة الفعلي
Fixed Effect Model		
(β5)Avtaxcsale	1.0297-	0.6868 -
R^2	%78.27	%72.02
Adjusted R^2	%77.27	%51.62
MM-Regression		
(β5)Avtaxcsale	0.2242 -	0.3435 -
R^2	%75.01	%79.47
Adjusted R^2	%44.88	%52.62

2.4.2.7 تطوير فرضيات لأثر كلاً من الإحتفاظ بالنقدية، وتشتت التدفقات علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم تماثل سلوك التكاليف

وتناول في هذا الجزء من البحث تطوير الفرضيات الإضافية للتأثير المتوقع للإحتفاظ بالنقدية وتشتت التدفقات النقدية علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف وذلك في ضوء مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات في الفكر المحاسبي من خلال تناول النقاط التالية:

- **أثر تشتت التدفقات علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم تماثل سلوك التكاليف**

يؤدي تشتت التدفقات النقدية إلي ضبابية الرؤية أمام المديرين عند إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، نظراً لتنامي شعور عدم اليقين حول التصورات المستقبلية، فقواعد التنبؤ المستقرة غالباً ما تساهم في تقديم تنبؤات أكثر دقة، وتلعب الفوائد الإقتصادية الناتجة عن المدخرات النقدية من التجنب الضريبي دوراً هاماً في قرارات المديرين بالتعديل/ أو بالإحتفاظ بالتكلفة، حيث تدفع هذه الفوائد أنظار المديرين إلي مصادر أخري للنقد يمكن الإعتماد عليها في وقت الحاجة الملحة إليها، ولا شك أن الوفر النقدي من التجنب الضريبي يعد من مصادر النقدية المتاحة للمنشأة في أوقات الأزمات وانخفاض المبيعات، وغالباً ما يلجأ إليها المديرين في دعم القرارات المختلفة سواء بالإبقاء علي بعض الموارد غير المستغلة لفترة معينة، أو في قرارات التخلص من بعض الموارد بشكل

سريع وعاجل وبثقة نابعة من إمكانية توافر النقدية اللازمة للرجوع بمستويات الإنتاج المعهودة عند عودة حجم الطلب لمستوياته المرتفعة مرة أخري. وبالتالي فإن العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة ستصبح أكثر وضوحاً في الشركات ذات تشتت في التدفقات النقدية التشغيلية مرتفع عنه في الشركات الأقل تشتتاً (Xu & Zheng, 2019؛ Darabi & zamani, 2017). وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضية الثانية علي النحو التالي :

الفرضية الثانية : لا يوجد تأثير لمستوي تقلب التدفقات النقدية التشغيلية علي طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة.

- **أثر الإحتفاظ بالنقدية علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم تماثل سلوك التكاليف**

رغم تعدد النظريات التي اهتمت بتقديم مبررات لدوافع المنشأة للإحتفاظ بالنقدية؛ إلا أن تطوير الفرضية الحالية سيستند إلي نظرية المفاضلة الساكنة في تفسير أثر الإحتفاظ بالنقدية علي طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف، ووفقاً لنظرية المفاضلة الساكنة فإن الإحتفاظ بالنقدية يؤدي إلي تولد ثلاث منافع: الأول تخفيض تكلفة التمويل الخارجي، والثاني يتيح للشركة فرص استثمارية، والثالث تخفيض احتمالية التعرض لضغوط مالية (Ferreira& Vilela, 2004).

وبالتالي فإن إحتمالية التعرض لضغوط مالية قد تدفع المنشأة لتبني استراتيجية التوسع في السيولة النقدية المتاحة، وتبني هذه الإستراتجية يحقق عدة أهداف أهمها: إمكانية مواجهة الإحتياجات الملحة خلال فترات انخفاض حجم الطلب، وإعطاء إنطباع إيجابي عن صلابة الوضع المالي للمنشأة للأطراف ذوي العلاقة.ويعتبر التجنب الضريبي أحد الأدوات التي يمكن للإدارة استخدامها خلال فترات الأزمات في توفير جزء من النقد اللازمة لمجابهة الإحتياجات الآنية للمنشأة، وبالتالي فإن العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة ستصبح أكثر وضوحاً في الشركات التي تتبني إستراتجية الإحتفاظ المرتفع بالنقدية، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضية الثالثة علي النحو التالي :

الفرضية الثالثة: "لا يوجد تأثير لمستوي الإحتفاظ بالنقدية علي طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة".

3.4.2.7 الإختبارات الإحصائية لإختبار الفرضية الثانية :

اعتمد البحث على الوسيط الحسابى فى تقسيم عينة الدراسة الأصلية إلي عينتين، تتمثل العينة الأولى من الشركات التي تتسم بمستويات تقلب منخفضة في التدفقات النقدية التشغيلية (ويرمز لها اختصاراً بالرمز LCS)؛ بينما تتمثل العينة الثانية من الشركات التي تتسم بمستويات تقلب مرتفعة في التدفقات النقدية التشغيلية (ويرمز لها اختصاراً بالرمز

HCS)، واعتمد البحث في التقسيم علي بناء مؤشر لكل شركة خلال فترة الدراسة، يتم من خلاله تقسيم العينة وفقاً للشركات وليس وفقاً للسنوات، وذلك حفاظاً علي إمكانية تشغيل البيانات بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، وللقيام بما سبق اتبع الباحث الخطوات التالية:

- **التعريف الإجرائي للتشتت في التدفقات النقدية التشغيلية**
  - يقصد بالتشتت في التدفقات النقدية مقدار الإنحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية خلال أخر (5) سنوات. ولتطبيق المقياس قام الباحث بإضافة التدفقات النقدية التشغيلية لسنوات 2006، 2007، 2008 كأساس لتشغيل النموذج خلال عام 2010.
  - يتم حساب الوسيط الحسابي Median علي مستوي كل قطاع ، كل عام، وبناءاً عليه يتم التعرف علي مدي التشتت السنوي في التدفقات النقدية لكل شركة، فإذا كانت قيمة التشتت أكبر من الوسيط الحسابي يعطي للشركة خلال هذا العام قيمة(1)، وتعطي قيمة (صفر) بخلاف ذلك.
  - يتم بناء مؤشر مركب لكل شركة يتضمن نتائج قياس التشتت نسبة إلي وسيط القطاع خلال سنوات الدراسة التسعة، وبناءاً عليه تحصل كل شركة علي قيمة لا تتعدي 9، وبناء علي القيمة التي تحصل عليها الشركة يتم تقسيم العينة إلي مجموعتين بإستخدام الوسيط الحسابي (Median)، وتتضمن المجموعة الأولي الشركات التي تتمتع بتقلبات منخفضة في التدفقات النقدية التشغيلية، وتتضمن المجموعة الثانية تتمتع بتقلبات مرتفعة في التدفقات النقدية التشغيلية .

- **النتائج الإحصائية المقارنة لعينتي تشتت التدفقات النقدية التشغيلية المرتفعة والمنخفضة بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model**

تم إعادة تشغيل نموذج الإنحدار الرئيسي بالدراسة الحالية علي عينتين مختلفتي الخصائص، الاولي تعبر عن الشركات ذات تشتت في صافي التدفقات النقدية التشغيلية منخفض، والثانية تعبر عن الشركات ذات تشتت في صافي التدفقات النقدية التشغيلية مرتفع، واعتمدت الدراسة في تشغيل النموذج علي نفس الأساليب الإحصائية المتبعة في تشغيل النموذج الرئيسي للبحث، وأدي تشغيل نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model إلي النتائج التي تظهر بالجدول رقم (15).

جدول رقم (15)

نتائج تشغيل نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model علي عينتين، أحدهما بخصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفض، الأخري ذات تشتت في التدفقات النقدية مرتفع

المتغيرات المستقلة	β	عينة ذات خصائص تشتت تدفقات نقدية منخفض			عينة ذات خصائص تشتت تدفقات نقدية مرتفع			
		معاملات الإنحدار	معنوية معاملات الإنحدار		معاملات الإنحدار	معنوية معاملات الإنحدار		Vif
			قيمة (T)	مستوي الدلالة (Sig)		قيمة (T)	مستوي الدلالة (Sig)	
ثابت الإنحدار	β0	5941	7.56	0.936	19207	1.93	*0.057	
Csale	$\beta 1$	1.007	0.01	***0.000	0.9473	32	***0.000	2.9
Csaled	$\beta 2$	-0.7201	-8.12	***0.000	-0.2880	-14.5	***0.000	1.71
Avtaxcsale	$B3$	-0.0049	-3.71	0.991	-030485	-1.01	0.313	1.3
Avtaxcsaled	$B6$	-0.3588	-3.97	***0.001	-0.9818	-4.36	***0.009	1.6
Asintcsale	$B5$	-0.0803	-0.77	***0.000	-0.1173	-2.49	**0.015	8.8
Asintcsaled	$B8$	-0.0344	-1.41	0.449	-0.10626	-2.08	**0.040	6.6
Fcfcsale	$B4$	-0.3105	-1.06	0.168	-0.2481	-2.21	**0.029	1.5
Fcfcsaled	$B7$	-1.3260	-0.08	0.936	-0.5866	-2.08	**0.040	1.43
معامل التحديد (R^2)		%71.65			%77.62			
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)		%68.03			%74.43			
قيمة (F) المحسوبة		801.76			912.45			
دلالة اختبار (F)		***0.000			0.000			
عدد المشاهدات		513			610			

*** دالة عند مستوي معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)
** دالة عند مستوي معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)
* دالة عند مستوي معنوية 10% حيث (Sig<0.10)

وبإمعان النظر في نتائج المقارنة بين عينة الشركات ذات خصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفضLCS ، وعينة الشركات ذات خصائص تشتت في التدفقات النقدية مرتفع HCS يتبين ما يلي :

- **معامل التحديد R^2 في عينة HCS بلغت 77.62%، وهو أكبر من معامل التحديد في عينة LCS والتي بلغت 71.65%، كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) في عينة HCS بلغت 74.43% ، وهي أكبر من عينة LCS والتي بلغت 68.03%.**
- **بلغ معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي avtaxcsaled في عينة HCS (-0.9818) في حين بلغت في عينة LCS (-0.3588).**

- بلغت قيمة T للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي avtaxcsaled في عينة HCS (4.36) في حين بلغت في عينة LCS (3.97).
- تشير نتائج الإختبار إلي معنوية المتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي avtaxcsaled في عينة HCS عند مستوي معنوية أقل من 1%، كما تشير إلي معنويته في عينة LCS عند مستوي معنوية أقل من 1%.

وللتأكيد علي سلامة النتائج السابقة، تم تشغيل نموذج الإنحدار السابق بإستخدام اختبار MM-Regression، ويعرض الجدول رقم (16) نتائج تحليل الإنحدار بإستخدام إختبار MM-Regression.

جدول رقم (16)

نتائج تشغيل نموذج التأثيرات الثابتة MM-Regression علي عينتين، أحدهما بخصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفض، والأخري ذات تشتت في التدفقات النقدية مرتفع

المتغيرات المستقلة	β	عينة ذات خصائص تشتت تدفقات نقدية منخفض			عينة ذات خصائص تشتت تدفقات نقدية مرتفع		
		معاملات الإنحدار	معنوية معاملات الإنحدار		معاملات الإنحدار	معنوية معاملات الإنحدار	
			قيمة (Z)	مستوي الدلالة (Sig)		قيمةZ	مستوي الدلالة (Sig)
ثابت الإنحدار	β0	8875	1.56	0.119	63941	8.4	***0.000
Csale	*β1*	0.9805	35.9	***0.000	0.9777	61	***0.000
Csaled	*β2*	-0.7801	-22.9	***0.000	-0.7721	-34.2	***0.000
Avtaxcsale	*B3*	-0.0091	-0.26	0.793	-0.4209	-22	***0.000
Avtaxcsaled	*B6*	-0.4171	-1.74	*0.076	-0.7937	-6	***0.000
Asintcsale	*B5*	-0.1135	-19.1	***0.000	-0.0613	-26	***0.000
Asintcsaled	*B8*	-0.0666	-8.2	***0.000	-0.0575	-20	***0.000
Fcfcsale	*B4*	-0.0507	-1.96	*0.050	-0.8195	-37	***0.000
Fcfcsaled	*B7*	-0.6444	-1.6	0.110	-0.8781	-20	***0.000
معامل التحديد (R^2)		%78.41			%79.97		
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)		%49.76			%55.49		
عدد المشاهدات		513			610		

*** دالة عند مستوي معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)
** دالة عند مستوي معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)
* دالة عند مستوي معنوية 10% حيث (Sig<0.10)

وبإمعان النظر في نتائج المقارنة بين عينة الشركات ذات خصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفضLCS ، وعينة الشركات ذات خصائص مرتفعHCS يتبين ما يلي:

- معامل التحديد R^2 في عينة HCS بلغت 79.97%، وهو أكبر من معامل التحديد في عينة LCS والتي بلغت 78.65%، كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) في عينة HCS بلغت 55.49% ، وهو أكبر من عينة LCS والتي بلغت 49.76%.
- بلغ معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي avtaxcsaled في عينة HCS (-0.7937) في حين بلغت في عينة LCS (-0.4171).
- بلغت قيمة T للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي avtaxcsaled في عينة HCS (6.67) في حين بلغت في عينة LCS (1.74).
- تشير نتائج الإختبار إلي معنوية المتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي avtaxcsaled في عينة HCS عند مستوي معنوية أقل من 1%، كما تشير إلي معنويته في عينة LCS عند مستوي معنوية أقل من 10%.

وبمقارنة النتائج المتوصل إليها بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model بالجدول رقم (15) ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها بإستخدام نموذج MM-Regression بالجدول رقم (16) يتبين استقرار النتائج حيث تظل العلاقة معنوية للمتغير المستقل " التجنب الضريبي avtaxcsale "، عند مستوي معنوية أقل من 10% ، 1% في كلاً من عينتي LCS ، HCS بإستخدام نموذج Fixed Effect Model ، كما تظل العلاقة معنوية عند مستوي أقل من 1% بإستخدام نموذج MM-Regression في كلاً من عينتيLCS ، HCS.

ونستعرض في الجدول رقم (17) مقارنة بين نتائج عينتين، أحدهما بخصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفض، الأخري ذات تشتت في التدفقات النقدية مرتفع بإستخدام نموذجي Fixed Effect Model، MM-Regression.

جدول رقم (17)

مقارنة نتائج عينتين، أحدهما بخصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفض، والأخري ذات تشتت في التدفقات النقدية مرتفع بإستخدام نموذجي Fixed Effect Model، MM-Regression.

HCS	LCS	بيـــــــان
Fixed Efeect Model		
0.9818 -	0.3588 -	(β5)Avtaxcsale
%77.62	%71.65	R^2
%74.43	%68.03	Adjusted R^2
MM-Regression		
0.7937 -	0.4171 -	(β5)Avtaxcsale
%79.97	%78.41	R^2
%55.49	%49.76	Adjusted R^2

4.4.2.7 الإختبارات الإحصائية لإختبار الفرضية الثالثة :

اعتمد البحث على الوسيط الحسابى فى تقسيم عينة الدراسة الأصلية إلي عينتين، تتمثل العينة الأولي فى الشركات التي تتسم بمستويات احتفاظ بالنقدية منخفض (ويرمز لها اختصاراً بالرمز LCH)؛ وتتمثل العينة الثانية فى الشركات التي تتسم بمستويات احتفاظ بالنقدية مرتفعة(ويرمز لها اختصاراً بالرمز HCH)، واعتمد البحث في التقسيم علي بناء مؤشر لكل شركة خلال فترة الدراسة يتم من خلاله تقسيم العينة وفقاً للشركات وليس وفقاً للسنوات، وذلك حفاظاً علي إمكانية تشغيل البيانات بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، وللقيام بما سبق اتبع الباحث الخطوات التالية:

- **التعريف الإجرائي للإحتفاظ بالنقدية**
  - **يقصد بالإحتفاظ بالنقدية مقدار المبالغ التي تحتفظ بها المنشأة كسيولة نقدية في نهاية العام منسوبة إلي إجمالي الأصول في نهاية العام وفقا للمعادلة التالية:**

$$\text{الإحتفاظ بالنقدية} = \frac{\text{النقدية وما في حكمها للشركة } i \text{ في الفترة } t}{\text{إجمالي الأصول للشركة } i \text{ في الفترة } t}$$

  - **يتم حساب الوسيط الحسابي Median علي مستوي كل قطاع ، كل عام، وبناء عليه يتم التعرف علي نسبة الإحتفاظ بالنقدية لكل شركة، فإذا كانت نسبة الإحتفاظ بالنقدية أكبر من الوسيط الحسابي يعطي للشركة خلال هذا العام قيمة(1)، وتعطي قيمة (صفر) بخلاف ذلك.**
  - **يتم بناء مؤشر مركب لكل شركة يتضمن نتائج قياس الإحتفاظ بالنقدية نسبة إلي وسيط القطاع خلال سنوات الدراسة التسعة، وبناءاً عليه تحصل كل شركة علي قيمة لا تتعدي 9، وبناء علي القيمة التي تحصل عليها الشركة يتم تقسيم العينة إلي مجموعتين بإستخدام الوسيط الحسابي Median، المجموعة الأولي وتتضمن الشركات التي تتمتع بمستوي إحتفاظ بالنقدية مرتفع ، والثانية تتمتع بمستوي إحتفاظ بالنقدية منخفض .**

- **النتائج الإحصائية المقارنة لعينتي الإحتفاظ بالنقدية مرتفع، ومنخفض بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model**

تم إعادة التشغيل نموذج الإنحدار الرئيسي بالدراسة الحالية علي عينتين مختلفتي الخصائص، الاولي تعبر عن الشركات ذات إحتفاظ بالنقدية منخفض، والثانية تعبر عن الشركات ذات إحتفاظ بالنقدية مرتفع، وأعتمدت الدراسة في تشغيل النموذج علي نفس الأساليب الإحصائية المتبعة في تشغيل النموذج الرئيسي للبحث، وأدي تشغيل نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model للنتائج بالجدول رقم (18).

جدول رقم (18)

نتائج تشغيل نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model علي عينتين، أحدهما بخصائص إحتفاظ بالنقدية منخفض، والأخري بخصائص إحتفاظ بالنقدية مرتفع

المتغيرات المستقلة	β	عينة إحتفاظ بالنقدية منخفض				عينة إحتفاظ بالنقدية مرتفع			
		معاملات الإنحدار	معنوية معاملات الإنحدار		Vif	معاملات الإنحدار	معنوية معاملات الإنحدار		Vif
			قيمة (T)	مستوي الدلالة (Sig)			قيمة (T)	مستوي الدلالة (Sig)	
ثابت الإنحدار	β0	13107	1.4	0.042		24707	3.02	***0.004	
Csale	*β1*	0.953	5.5	***0.000	4.95	0.994	30.74	***0.000	4.6
Csaled	*β2*	-0.5432	-3.2	***0.000	3.75	-0.7431	-17.21	***0.000	3.94
Avtaxcsale	*B3*	-0.017	-0.8	0.386	1.08	-0.1654	-1.56	0.123	3.4
Avtaxcsaled	*B6*	-0.647	-2.2	***0.041	3.92	-1.4787	-6.20	***0.002	5.2
Asintcsale	*B5*	-0.070	-2.7	***0.007	8.12	-0.1740	-3.41	***0.001	6.8
Asintcsaled	*B8*	-0.0587	-2 9	**0.041	7.35	-0.1792	-3.21	***0.002	4.3
Fcfcsale	*B4*	-0.9642	-1.38	0.172	3.87	-0.1703	-2.32	**0.023	1.5
Fcfcsaled	*B7*	-0.6713	-0.81	**0.020	1.32	-0.3167	-1.23	*0.095	1.5
معامل التحديد (R^2)		%73.06				%77.82			
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)		%62.56				%73.91			
قيمة (F) المحسوبة		4473.79				14191			
دلالة اختبار (F)		***0.000				***0.000			
عدد المشاهدات		558				565			

*** دالة عند مستوي معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)
** دالة عند مستوي معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)
* دالة عند مستوي معنوية 10% حيث (Sig<0.10)

وبإمعان النظر في نتائج المقارنة بين عينة الشركات ذات خصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفض LCH ، وعينة الشركات ذات خصائص مرتفع HCH يتبين ما يلي:

- **معامل التحديد R^2 في عينة HCH بلغت 77.82%، وهو أكبر من معامل التحديد في عينة LCH والتي بلغت 77.91%، كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) في عينة HCH بلغت 73.91%، وهو أكبر من عينة LCH والتي بلغت 62.56%.**
- **بلغ معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي Avtaxcsaled في عينة HCH (-1.4787) في حين بلغت في عينة LCH (0.6477).**
- **بلغت قيمة T للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي avtaxcsaled في عينة HCH (5.25) في حين بلغت في عينة LCH (2.28).**

تشير نتائج الإختبار إلي معنوية للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي Avtaxcsaled في عينة HCH عند مستوي معنوية أقل من 1%، كما تشير إلي معنويته في عينة LCH عند مستوي معنوية أقل من 5%.

وللتأكيد علي سلامة النتائج السابقة، قام الباحث بتشغيل نموذج الإنحدار السابق بإستخدام اختبار MM-Regression، ويعرض الجدول رقم (19) نتائج تحليل الإنحدار بإستخدام اختبار MM-Regression.

جدول رقم (19)

نتائج تشغيل نموذج التأثيرات الثابتة MM-Regression علي عينتين، أحدهما بخصائص إحتفاظ بالنقدية منخفض، والأخري بخصائص إحتفاظ بالنقدية مرتفع

المتغيرات المستقلة	β	عينة إحتفاظ بالنقدية منخفض			عينة إحتفاظ بالنقدية مرتفع		
		معاملات الإنحدار	معنوية معاملات الإنحدار		معاملات الإنحدار	معنوية معاملات الإنحدار	
			قيمة (Z)	مستوي الدلالة (Sig)		قيمة (Z)	مستوي الدلالة (Sig)
ثابت الإنحدار	0β	27521	4.3	*0.053	33735	4.44	***0.001
Csale	*β1*	0.9667	33	***0.000	0.9405	43	***0.000
Csaled	*β2*	-0.6321	-17.2	***0.000	-0.6601	-21.1	***0.000
Avtaxcsale	*B3*	-0.0013	-4.2	0.253	-0.1516	-5.56	***0.004
Avtaxcsaled	*B6*	-0.2702	-3.09	*0.056	-0.4209	-7.45	***0.002
Asintcsale	*B5*	-0.0866	-12.7	*0.082	-0.0711	-25.9	*0.061
Asintcsaled	*B8*	-0.0707	-10.8	**0.033	-0.0525	-6.91	***0.000
Fcfcsale	*B4*	-0.2520	-7.7	*0.090	-0.4244	-5.31	***0.120
Fcfcsaled	*B7*	-0.2830	-5.48	***0.000	-0.4655	-5.57	*0.083
معامل التحديد (R^2)		%75.76			%79.91		
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)		%46.02			%51.11		
عدد المشاهدات		558			565		

*** دالة عند مستوي معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)
** دالة عند مستوي معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)
* دالة عند مستوي معنوية 10% حيث (Sig<0.10)

وبإمعان النظر في نتائج المقارنة بين عينة الشركات ذات خصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفضLCH ، وعينة الشركات ذات خصائص مرتفع HCH يتبين ما يلي :

- معامل التحديد R^2 في عينة HCH بلغت 79.91%، وهو أكبر من معامل التحديد في عينة LCH والتي بلغت 75.76%، كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) في عينة HCH بلغت 51.11%، وهو أكبر من عينة LCH والتي بلغت 46.02%.

- بلغ معامل الإنحدار للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي Avtaxcsaled في عينة HCH (0.4209-) في حين بلغت في عينة LCH (0.2702-).
- بلغت قيمة T للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي Avtaxcsaled في عينة HCH (7.45) في حين بلغت في عينة LCH (3.09).
- تشير نتائج الإختبار إلي معنوية للمتغير التفاعلي للإنخفاض في المبيعات مع التجنب الضريبي Avtaxcsaled في عينة HCH عند مستوي معنوية أقل من 1%، كما تشير إلي معنويته في عينة LCH عند مستوي معنوية أقل من10%.

وبمقارنة النتائج المتوصل إليها بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model بالجدول رقم (18) ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها بإستخدام نموذج MM-Regression بالجدول رقم (19) يتبين استقرار النتائج حيث تظل العلاقة معنوية للمتغير المستقل " التجنب الضريبي Avtaxcsale "، عند مستوي معنوية أقل من 5% ، 1% في كلاً من عينتي LCH ، HCH بإستخدام نموذج Fixed Effect Model ، كما تظل العلاقة معنوية عند مستوي أقل من 10% ، 1% بإستخدام نموذج MM-Regression في كلاً من عينتي LCH ، HCH علي الترتيب.

ونستعرض في الجدول رقم (20) مقارنة بين نتائج عينتين، أحدهما بخصائص تشتت في التدفقات النقدية منخفض، الأخري ذات تشتت في التدفقات النقدية مرتفع بإستخدام نموذجي Fixed Effect Model، MM-Regression.

جدول رقم (20)

مقارنة نتائج عينتين، أحدهما بخصائص إحتفاظ بالنقدية منخفض، والأخري بخصائص إحتفاظ بالنقدية مرتفع، وبإستخدام نموذجي Fixed Effect Model، MM-Regression.

HCH	LCH	بيـــــــان
Fixed Effect Model		
1.4787 -	0.6477 -	**(β5)Avtaxcsale**
%77.82	%73.06	R^2
%73.91	%62.56	**Adjusted R^2**
MM-Regression		
0.4209 -	0.2702 -	**(β5)Avtaxcsale**
%79.91	%75.76	R^2
%51.11	%46.02	**Adjusted R^2**

5.2.7 نتائج اختبارات فرضيات الدراسة :

(1) أظهرت نتائج تحليل الإنحدار وجود علاقة معنوية وطردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الأولي القائلة "من المتوقع وجود علاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة".

(2) أظهرت نتائج التحليل الإضافي علي نموذج الإنحدار الرئيسي للدراسة الحالية النتائج التالية:

- **وجود علاقة معنوية وطردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة بإستخدام المعدل الضريبي الفعلي كمقياس للسلوك غير المتماثل للتكلفة بدلاً من الفرق بين المعدل الضريبي الفعلي والمعدل الضريبي الأسمي، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الأولي القائلة "من المتوقع وجود علاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة"**
- **وجود تأثير لمستوي تشتت التدفقات النقدية التشغيلية علي العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث تلاحظ زيادة مستوي الإرتباط بين متغيري(1) الدراسة في ظل مستوي تشتت مرتفع لصافي التدفقات النقدية التشغيلية عنه في عينة شركات مناظرة بخصائص تشتت منخفض بالتدفقات النقدية التشغيلية، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الثانية القائلة " لا يوجد تأثير لمستوي تقلب التدفقات النقدية التشغيلية علي طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة".**
- **وجود تأثير لمستوي الإحتفاظ بالنقدية علي العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث تلاحظ زيادة مستوي الإرتباط بين متغيري الدراسة في ظل مستوي تشتت مرتفع لصافي التدفقات النقدية التشغيلية عنه في عينة شركات مناظرة بخصائص تشتت منخفض لصافي التدفقات النقدية التشغيلية ، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الثانية القائلة *"لا يوجد تأثير لمستوي الإحتفاظ بالنقدية علي طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة"***

[1] **يقصد بمتغيري الدراسة: المتغيرين الرئيسين محور الإهتمام للبحث الحالي، وهما المتغير التابع "السلوك غير المتماثل للتكلفة"، والمتغير المستقل "التجنب الضريبي مقاساً بالفرق بين معدل الضريبة الفعلي ومعدل الضريبة الأسمي".**

جدول رقم (21)

ملخص نتائج اختبارات فرضيات الدراسة

الفرضيات	متغيرات الدراسة	العلاقات المتوقعة	نتيجة اختبار الفرضية
الأولي	التجنب الضريبي السلوك غير المتماثل للتكلفة	؟	لا يمكن رفضها
التحليلات الإضافية			
الأولي (تغيير مقياس التجنب الضريبي)	التجنب الضريبي (مقاساً بمعدل الضريبة الفعلي) السلوك غير المتماثل للتكلفة	؟	لا يمكن رفضها
الثانية (في ظل عينتين تعبر كلاً منها عن مستوي تشتت (مرتفع/ منخفض) للتدفقات النقدية التشغيلية	التجنب الضريبي السلوك غير المتماثل للتكلفة	؟	يمكن رفضها
الثالثة (في ظل عينتين تعبر كلاً منها عن مستوي الإحتفاظ بالنقدية (مرتفع/منخفض)	التجنب الضريبي السلوك غير المتماثل للتكلفة	؟	يمكن رفضها

3.7 تفسير نتائج الدراسة والدراسات المستقبلية

1.3.7 تفسير نتائج الدراسة :

يتركز اهتمام هذه الدراسة في التعرف علي طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي كمتغير مستقل، والسلوك غير المتماثل للتكلفة كمتغير تابع، وقد اتضح من إجراء الاختبار النتائج التالية:

- تشير نتائج الدراسة الحالية إلي *وجود علاقة معنوية وطردية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة*، وتتفق النتائج المتوصل إليها سواء تم قياس التجنب الضريبي بالفرق بين معدل الضريبة الفعلي والأسمي ، أو تم قياس التجنب الضريبي بالمعدل الضريبي الفعلي فقط، وتتماشي هذه النتيجة مع النتائج المتوصل إليها في دراسة (Darabi & Zammani, 2017) ، ويمكن تبرير ذلك بأنه يتولد لدي المديرين الدافع لتجنيب جزء من المدفوعات الضريبية في ضوء اللوائح والقوانيين عند انخفاض حجم الطلب، وبهدف تغطية جزء من تكاليف الإحتفاظ لبعض الوقت لحين الرجوع لوضع الإستقرار، كما تساهم المبالغ المجنبه في إعطاء المديرين بعض الثقة والأطمئنان حول مستويات السيولة بالمنشأة وإمكانية إدارتها عند الحاجة بما يضمن الحفاظ علي وضع الإستقرار للمنشأة وتجنب الدخول في أزمات آنية متعلقة بالسيولة قد يترتب عليها آثاراً ضارة، قد تمتد إلي مستوي دخول المنشأة في مرحلة عسر مالي.

- **تشير نتائج التحليل الإضافي إلي وجود تأثير لمستوي تشتت التدفقات النقدية التشغيلية علي العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، وتتماشي هذه النتيجة مع النتائج المتوصل إليها في دراسة (xu & zheng, 2019) ، ويمكن تبرير ذلك بأن الفوائد الإقتصادية من المدخرات النقدية الناتجة عن التجنب الضريبي تعتبر أحد الأدوات الهامة المتاحة للمديرين عند اتخاذ قرارات متعلقة بحجم النشاط، فتتيح للشركات ذات التشتت المنخفض إمكانية تحديد مصادر النقد التي يمكن الإعتماد عليها وتحديد الوزن النسبي لكل مصدر بشكل دقيق، وبالتالي تتنوع مصادر السيولة، كما أن التجنب الضريبي قد يكون أحد المصادر التي يمكن الإعتماد عليها جنباً إلي جنب مع مصادر أخري متعددة ومتنوعة ومستقرة وأكثر أهمية وإعتمادية؛ وعلي العكس من ذلك فإن الشركات ذات التشتت المرتفع تعقد من مهمة المديرين عند تحديد مصادر مستقرة وسريعة للسيولة، لذا فالتجنب الضريبي يعتبر في هذه الحالة أحد المصادر الهامة والمستقرة في تدعيم قرارات المديرين سواء بالإحتفاظ بالموارد أو التخلص السريع منها.**
- **تشير نتائج التحليل الإضافي إلي وجود تأثير لمستوي الإحتفاظ بالنقدية علي العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويمكن تبرير ذلك بأن التوجه الرئيسي لإدارة المنشأة هو تبني إستراتيجية تعتبر من الإحتفاظ بالنقدية أحد أولوياتها، وبهدف تحقيق أغراض متعلقة بالإستقرار المالي، ومجابهة إمكانية التعرض لضغوط مالية، ويعتبر التجنب الضريبي أحد الأدوات التي يمكن للإدارة إستخدامها خلال فترات الأزمات في توفير جزء من النقد اللازمة لمجابهة الإحتياجات الآنية للمنشأة؛ إلا أن طبيعة الإستراتيجية النقدية المتبعة هي أحد المحددات المؤثرة في طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف، فالشركات ذات استراتيجية احتفاظ بالنقدية منخفضة قد يكون متاح لديها مصادر نقد متعددة وسريعة، وبالتالي فاللجوء إلي التجنب الضريبي كأحد مصادر النقد قد يكون أقل أهمية، وعلي العكس تماماً فالشركات ذات استراتيجية احتفاظ بالنقدية مرتفعة تسعي بشكل حثيث إلي تعظيم النقد المتاح من كل المصادر الممكنة، وبالتالي فالتجنب الضريبي قد يلعب دوراً هاما في توفير النقد اللازم خاصة في ظل فترات الأزمات التي تواجهه المنشآت مع إنخفاض حجم الطلب.**

2.3.7 الدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي من نتائج، يري الباحث أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية ويتمثل أهمها فيما يلي :

(1) اعادة اختبار تأثير التشتت في التدفقات النقدية التشغيلية علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة عن طريق ادراج متغير التشتت في التدفقات النقدية في نموذج الإنحدار.

(2) اعادة اختبار تأثير الإحتفاظ بالنقدية علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة عن طريق ادراج متغير الإحتفاظ بالنقدية في نموذج الإنحدار.

(3) إعادة استخدام مقاييس أخري لمتغيرات البحث، وعلي سبيل المثال :

- **استخدام مقاييس أخري للنقدية المحتفظ بها مثل: نسبة النقدية وما في حكمها إلي القيمة السوقية للشركة.**
- **استخدام مقاييس أخري للزوجة التكاليف، كالإعتماد علي لزوجة تكلفة البضاعة المباعة فقط، أو الإعتماد علي المصروفات البيعية والتسويقية فقط، أو الإعتماد علي المصروفات التشغيلية فقط.**

(4) إجراء دراسات مقارنة عن علاقة التجنب الضريبي بعدم التماثل في سلوك التكاليف في كل من الشركات المساهمة المملوكة للقطاع العام والشركات المساهمة المملوكة للقطاع الخاص.

(5) تطوير مؤشر لقياس إدارة الدخل بإستخدام الضرائب وتأثيره علي عدم التماثل في سلوك التكاليف.

(6) اختبار الدور المتوقع لمستوي إلتزام الشركات بمسئوليتها الإجتماعية علي العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكاليف.

المراجـــــــع

أولاً: المراجع العربية

الأعسر، خديجة، 2015 " اقتصاديات االمالية العامة ."كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، دار النهضة العربية : 75-128.

عيسي، عارف محمود كامل، 2015، " قياس أثر حوكمة الضرائب علي مستوي التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة : دراسة عملية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة طنطا، 21(1) : 307-361.

محمود، عمرو السيد زكي، 2017، " دراسة العلاقة بين المسئولية الإجتماعية للشركات وممارسة التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر"، الفكر المحاسبي، 21(1): 307 – 361.

منطاش، عبد الحميد عبد المنعم عبد الحميد، 2015، " قياس انعكاس التكلفة الثنائية الاتجاه علي دقة مخرجات نظام المحاسبة الإدارية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

مندور، محمد محمد محمد ابراهيم، 2017، " أثر الخطر المالي واتجاه تغير مبيعات الفترة السابقة علي السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المبيعة : دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي، 21 (1) : 567-622.

محمد، محمد محمود سليمان، 2018، " أثر حوكمة الشركات، ومشكلات الوكالة علي لزوجة التكاليف (دراسة إمبريقية)" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdel Aziz, A, M., 2014, "Testing the stickiness behavior of selling, general and administrative expenses in Egyptian corporation: An empirical study", *Un Published Master thesis*, Faculty of commerce, zagazig university.

Abdel Aziz, A, M., 2014, "Testing the stickiness behavior of selling, general and administrative expenses in Egyptian corporation: An empirical study", *Un Published Master thesis*, Faculty of commerce, zagazig university.

Anderson, M. C., R. D. Banker, and S. N. Janakiraman, 2003," Are Selling, General,and Administrative Costs "Sticky"?", *Journal of Accounting Research*, 41 (1): 47–63.

Anderson, S. and W. Lanen., (2009), "Understanding Cost Management: What Can We Learn from The Evidence on, Sticky Costs"?", Retrieved from: https://papers.ssrn.com/ sol3/ papers.cfm?abstract_id=975135.

Anderson, S. and W. Lanen., 2009, "Understanding Cost Management: What Can We Learn from The Evidence on, Sticky Costs"?", Retrieved from: https://papers.ssrn.com/ sol3/papers.cfm?abstract_id=975135

Annuar, H., Salihu, I., and Obid, P., 2014, "Corporate Ownership, Governance and Tax Avoidance: An Interactive Effects", *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164 (2): 150-160.

Armstrong, C., Jennifer S., Blouin, L., Alan Jagolinzer, O., and David, F., 2015, "Corporate governance, incentives, and tax avoidance". *Journal of Accounting and Economics*, 60: 1-17.

Balakrishnan, R., Labro E., and N., Soderstrom. 2010, "Cost Structure and Sticky Costs." Working paper, Retrieved from: http://bs4e.auinstallation32.cs.au.dk/fileadmin/site_ files/filer_oekonomi/subsites/DCAF/konferencer/Labro.pdf

Baltagi, B., 2008, "Econometric analysis of panel data", John Wiley & Sons, Retrieved from https://himayatullah.weebly. com/uploads/5/3/4/0/53400977/baltagi-econometric-analysis- of-panel-data_himmy.pdf

Banker,R., B, Jin., and M, Mehta., 2013, "CEO Compensation and Cost Structure", Retrieved from: https://www.researchgate. net/publication/256031815_Impact_of_CEO_Compensation_ Structure_on_Cost_Stickiness.

Banker,R., B, Jin., and M, Mehta., 2013, "CEO Compensation and Cost Structure", Retrieved from: https://www.researchgate. net/publication/256031815_Impact_of_CEO_Compensation_ Structure_on_Cost_Stickiness.

Banker,R., B, Jin., and M, Mehta., 2013, " CEO Compensation and Cost Structure", Retrieved from: https://www.researchgate. net/publication/256031815_Impact_of_CEO_Compensation_ Structure_on_Cost_Stickiness.

Barker, W., 2009. "The Ideology of tax Avoidance", Loyola University, *Chicago Law Journal*, 40(2): 229-251.

Bruggen, A., and, Jense., Z, 2014, "SG& A Cost Stickiness and Equity-based Executive Compenstation: does Empire Building Matter?", Spinger-Verlag Berlin Heidelberg, 25: 169-192.

Bruggen, A., and, Jense., Z, 2014, "SG&A Cost Stickiness and Equity-based Executive Compenstation: does Empire Building Matter?", *Spinger-Verlag Berlin Heidelberg*, 25: 169-192.

Cen, W.,Tong, N., Sun, Y., 2017, "Tax avoidance and cost of debt: evidence from a naturalexperiment in China", ccounting & Finance 57: 1517–1556.

Chen, C., H. Lu, and T. Sougiannis., 2012, "The agency problem, corporate governance, and the asymmetrical behavior of selling, general, and administrative costs", *Contemporary Accounting Research*, 29 (1): 252–282.

Chen, S., X. Serene., and, W. Donghui., 2014, "Corporate Governance and the Asymmetrical Behavior of Selling, General and Administrative Cost: Further Evidence from State Antitakeover Laws", available at: https://papers. ssrn.com/sol3/papers.cfm? abstract_id=2336916

Chen, S., X. Serene., and, W. Donghui., 2014, "Corporate Governance and the Asymmetrical Behavior of Selling, General and Administrative Cost: Further Evidence from State Antitakeover Laws", Retrieved from: https://papers. ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2336916.

Darabi, R., and Zamani, M., 2017, "Tax Avoidance and Asymmetric Costs Behavior", *Iranian Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 1 (1): 39-51.

Darabi, R., Mohammad, Z., 2017, "Tax Avoidance and Asymmetric Costs Behavior", *Iranian Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 1 (1): 39-51.

Desai, A., and Dharmapala, D., 2009, "Corporate Tax Avoidance and Firm Value". *The Review of Econmics and Statistics*, 91(3): 537-546.

Dey, A., 2008, "Corporate Governance and Agency Conflicts", *Journal of Accounting Research*, 46(5), 1143–1181.

Dierynck, B., W. Landsman and A. Renders, 2012, "Do Managerial Incentives Drive Cost Behavior? Evidence about the Role of the Zero Earnings Benchmark for Labor Cost Behavior in Belgian Private Firms.", *Journal of Accounting Review*, 87(4): 121-46.

Dyreng, S., Hanlon, M., and Maydew, E., 2008, "Long-run corporate tax avoidance", *the Accounting Review*, 83, 61-82.

Eichinger, C., 2016, "Corporate Social Responsibility and Corporate Tax Strategies: Contradiction or Complementarity?", Retrieved from: http://www.icij.org/project/luxembourg-leaks.

Ferreria, J., and Vilela, A., 2004, "Why do Firms Hold Cash Evidence from EMU Countries", *European Financial Management* 10(2): 295-319.

Gravelle, J., 2015. "Tax Haven: international tax avoidance and evasion". *Congressional research services,* Retrieved from: https://fas.org/sgp/crs/misc/R40623.pdf

Gujarati, D., 2003, "Basic Econometrics", 4^{th} Edition, Mcgraw Hill, New York.

Hanlon, M., & Slemrod, J., 2009, "What does Tax Aggressiveness Signal? Evidence from Stock Price Reactions to News about Tax Shelter Involvement". *Journal of Pubic Ecnomics 93(2)*: 126 - 141.

Hansen, R., 2015, "Corporate Social Responsibility and Tax Avoidance in Sub-Saharan Africa – A case Study of the Beverage Manufacturing Sector", Retrieved from https://core.ac.uk/download/pdf/43031919.pdf

Henn, M., 2013, "Tax Havens and the Taxation of Transnational Corporations", *International Policy Analysis,* 1: 1-20.

Higgins, D., Omer, T., and Phillips, J., 2015, "The influence of a firm's business strategy on its tax aggressiveness", *Contemporary Accounting Research,* 32, 674-702.

Hoechle, D., 2007, "Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence', *The Stata Journal,* 7(3), 281-312.

Holzhacker, M., Krishnan, R., and Mahlendorf, M., 2015, "The impact of changes in regulation on cost behavior", *Contemporary Accounting Research,* 32(2), 534-566.

Ilaboya, O., Izevbekhai, M., & Ohiokha, F., 2016, "Tax Planning and Firm Value: A Review of Literature", *Business and Management Research,* 5(2), 81-91.

ilva, A., Zonatto, V., Magro, C and Klann, R., 2019, "Sticky Costs Behavior and Earnings Management", *Brazilian Business Review, 16*(2), 191-206, Retrieved from: https://doi.org/10. 15728/bbr.2019.16.2.6.

Jensen, M. C., 1986, "Agency costs of free cash flow, corporate finance, and takeovers", *American Economic Review,* 76(3): 323–29.

Khan, M., Youssef, and Khan, Z., Yasir, M., 2014, "Analysis of the Relationship between CSR and Tax Avoidance: An Evidence from Pakistan, *The International of Business and Management,* 2(7): 53-57.

Kim, j., Li, y., Zhang, L., 2011, "Corporate Tax Avoidance and Stock price Crash Risk: Firm-Level Anlysis", *Journal of Financial Economics,* 100: 639-662.

Knuutinen, R., 2013, "International Tax Planning, Tax Avoidance and Corporate Social Responsibility*", Interdisciplinary Studies Journal,* 3(1): 73-84.

Lanis, R., and Richardson, G., 2011, "The effect of board of director composition on corporate tax aggressiveness". *Journal of Accounting and Public Policy,* 30:50-70.

Lietz, G., 2013, "*Determinants and consequences of corporate tax avoidance",* Working Paper, Retrieved from https://ssrn. com/ abstract=2363868.

Martinez, A., and Ramalho, G., 2014, "Family Firms and Tax Aggressiveness in Brazil", *International Business Research* 7(3): 129-136.

Medeiros, R. and P. Costa, 2004, "Cost Stickiness in Brazilian Firms", University of Brazilia, Sao Paulo, Retrieved from: https://econwpa.ub.uni-muenchen.de/econ-wp/fin/papers/0412/ 0412021.pdf.

Noreen, E., and N. Soderstrom, 1994, "Are Overhead Costs Strictly Proportional to Activity? Evidence from Hospital Service Departments." *Journal of Accounting and Economics* 17: 255-278.

Noreen, E., and N. Soderstrom. 1997, "The Accuracy of Proportional Cost Models: Evidence from Hospital Service Departments", *Review of Accounting Studies* 2 (1): 89–114.

OCED, 2015, "Ending offshore profit shifting", Retrieved from: http://www.oecd.org/about/impact/combatinginternationaltaxavoidance.htm

OCED, 2015, "Corporate Responsibility: Frequently Asked Question", Retrieved from: http://www.oced.org.

Palan, R., Murphy, R., and Chavagneux, C., 2010, "*Tax Havens: How Globalization Really Works", Cornell University Press.* Retrieved from http://www.jstor.org/stable/10.7591/j.ctt28545x

Rego, S., and Wilson, R., 2012, "Equity Risk Incentives and Corporate Tax Aggressiveness", *Journal of Accounting Research,* 50: 775-810.

Regom S., and Wilson., 2012, "Equity Risk Incentives and Corporate Tax Aggressiveness", *Journal Accounting Research,* 50: 775-810.

Richardson, S., 2006, "Over-investment of free cash flow", *Review of Accounting Studies*, 11 (2–3) :159–189.

Titman, S., K.C. Wei, and F. Xie., 2004, "Capital investments and stock returns", *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 39(4): 677-700.

Uy, A., 2014, "*A Study of Agency Costs in Filipino Family Firms*", Research Congerss, available at: https://pdfs.semanticscholar.org/ab8d/dabee6251fdee61d214019876b915bc1ab23.pdf?_ga=2.11576756.1807341642.1567332527-1514492271.1566571776

Wang, T. 2010, "Tax avoidance, corporate transparancy, and firms value", Retrieved from *http://ww.ssrn.com*.

Weiss, D., 2010, "Cost behavior and analysts' earnings forecasts", *the Accounting Review*, 85(4): 1441-1471.

Weiss, D., 2010, "Cost behavior and analysts' earnings forecasts", *the Accounting Review*, 85(4): 1441-1471.

Xu, S., Zheng, K., 2019, "Tax Avoidance and Asymmetric Cost Behavior *", Journal* of *Accounting, Auditing* & *Finance,* 34 (1), 74-98, 2019.

Zhang, L., 2007, "Tax Avoidance: Causes and Solutions". *Master of Business, Auckland University of Technology,* New Zealand, Retrieved from: https://core.ac.uk/download/pdf/56360893.pdf

http://www.dlsu.edu.ph/conferences/dlsu_research_congress/2014/_pdf/proceedings/EBM-II-011-FT.pdf

ملحق رقم (1)

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
	قطاع الأغذية والمشروبات	23	سيدى كرير للبتروكيماويات
1	الوطنية لمنتجات الذرة	24	مصر لصناعة الكيماويات
2	النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية	25	المالية و الصناعية المصرية
3	مطاحن ومخابز شمال القاهرة	26	ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية
4	مطاحن ومخابز الاسكندرية	27	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما
5	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	28	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
6	مطاحن مصر الوسطي	29	سماد مصر (ايجيفرت)
7	الدلتا للسكر		قطاع الموارد الأساسية
8	شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعى	30	اسيك للتعدين - اسكوم
9	الاسماعيلية مصر للدواجن	31	العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية
10	المنصورة للدواجن	32	مصر للالومنيوم
11	القاهرة للدواجن	33	مصر الوطنية للصلب - عتاقة
12	الدوليه للمحاصيل الزراعيه	34	الورق للشرق الاوسط - سيمو
13	المصرية للدواجن	35	العامة لصناعة الورق - راكتا
14	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	36	حديد عز
15	مطاحن شرق الدلتا	37	الحديد والصلب المصرية
16	مطاحن مصر العليا	38	الالومنيوم العربية
17	مطاحن وسط وغرب الدلتا		قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
18	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	39	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج
19	القاهرة للزيوت والصابون	40	الكابلات الكهربائية المصرية
20	مصر للزيوت و الصابون	41	المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)
21	الشرقية الوطنية للامن الغذائي	42	الشروق الحديثة للطباعة و التغليف
22	العربية لمنتجات الألبان	43	الاهرام للطباعة و التغليف
	قطاع الكيماويات	44	السويس للاكياس

م	القطاع والشركات
45	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف
46	دلتا للطباعة والتغليف
47	الصناعات الهندسية المعمارية- ايكون
48	العربية للصناعات الهندسية
49	النصر لصناعة المحولات - الماكو
50	القناة للتوكيلات الملاحية
51	الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
52	العربية المتحدة للشحن والتفريغ
	قطاع الرعاية الصحية والأدوية
53	المصرية الدولية للصناعات الدوائية
54	ممفيس للادوية والصناعات الكيماوية
55	النيل للادوية والصناعات الكيماوية
56	العربية للادوية والصناعات الكيماوية
57	القاهرة للادوية والصناعات الكيماوية
58	مستشفى النزهه الدولي
59	الاسكندرية للخدمات الطبية
60	مينا فارم للأدوية و الصناعات الكيماوية
61	جلاكسو سميثكلاين
62	الاسكندرية للادوية والصناعات الكيماوية
63	اكتوبر فارما
	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية
64	العربية لحليج الأقطان
65	دايس للملابس الجاهزة
66	الشرقية - ايسترن كومباني

م	القطاع والشركات
67	النيل لحليج الاقطان
68	النصر للملابس والمنسوجات - كابو
69	النساجون الشرقيون للسجاد
70	العامة لمنتجات الخزف والصيني
71	العربيه وبولفارا للغزل والنسيج
72	الاسكندرية للغزل والنسيج (سبينالكس)
73	جولدن تكس للاصواف
	قطاع التشييد ومواد البناء
74	روبكس العالميه لتصنيع البلاستيك
75	السويس للاسمنت
76	القومية للاسمنت
77	اسمنت سيناء
78	جنوب الوادى للاسمنت
79	اكرومصر للشدات والسقلات المعدنية
80	دلتا للانشاء والتعمير
81	شركة النصر للأعمال المدنية
82	الحديثة للمواد العازلة
83	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار
84	الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار
85	المصرية لتطوير صناعة البناء
86	سامكريت مصر(مهندسون&مقاولون)
87	العربية للمحابس
88	البويات والصناعات الكيماوية - باكين
89	العز للسيراميك و البورسلين

م	القطاع والشركات
90	ليسيكو مصر
91	العربية للخزف - سيراميكا ريماس
92	اسمنت بورتلاند طرة المصرية
93	مصر للاسمنت - قنا
94	مصر بنى سويف للاسمنت
95	مصر لصناعة التبريد والتكييف
96	الاسكندرية لاسمنت بورتلاند
	قطاع العقارات
97	المصريين للاسكان والتنمية والتعمير
98	السادس من اكتوبر للتنميه
99	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير
100	الخليجية الكندية للاستثمار العقاري
101	مينا للاستثمار السياحي والعقاري
102	الوطنية للاسكان للنقابات المهنية
103	الشمس للاسكان والتعمير
104	التعمير والاستشارات الهندسية
105	القاهرة للاسكان والتعمير
106	المتحدة للاسكان والتعمير
107	المجموعه المصريه العقاريه
108	مصر الجديدة للاسكان والتعمير
109	مدينة نصر للاسكان والتعمير
110	العربية لاستصلاح الاراضي
111	العالمية للاستثمار والتنمية
112	القاهرة للاستثمارات والتنمية

م	القطاع والشركات
113	العامة لاستصلاح الاراضي و التنمية
	قطاع السياحة والترفيه
114	المصرية للمشروعات السياحية
115	رواد مصر للاستثمار السياحى
116	رواد السياحة - رواد
117	رمكو لانشاء القرى السياحيه
118	بيراميزا للفنادق والقرى السياحية
119	اوراسكوم للتنمية مصر
120	المصرية للمنتجعات السياحية
121	مصر للفنادق
122	عبر المحيطات للسياحه
123	الوادى للإستثمار السياحى
124	شارم دريمز للاستثمار السياحى
	قطاع الإعلام والإتصالات والتكنولوجيا
125	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
126	المصرية للأقمار الصناعية
127	راية القابضة للأستثمارات المالية
128	المصرية للإتصالات
	قطاع الغاز والبترول
129	الاسكندرية للزيوت المعدنية
130	مجموعة جى . أم . سى للاستثمارات

The Relationship between Tax Avoidance and Asymmetric Cost Behavior

"An empirical study"

Mohamed M. Soliman
Lecturer, Department of Accounting
Facullty of Commerce, Zagazig University, Egypt

Ahmed B. A. Baghdady
Lecturer, Department of Accounting
Facullty of Commerce, Zagazig University, Egypt

Abstract

This study examines the relationship between tax avoidance and asymmetric cost behavior by answering the following question: Does the practice of tax avoidance by Egyptian companies lead to asymmetric cost behavior? In order to test the research hypothesis, an empirical regression model is estimated and the fixed effects model is employed. Using a sample of non-financial companies registered on the Egyptian Stock Exchange over the period from 2009 to 2018, with 1123 firm–year observations. Unlike previous studies, we use a different proxy for measuring tax avoidance depends on measuring the difference between actual tax rate and nominal tax rate according to Tax Law No. 91 of 2005 and its amendments, taking into account changes in tax rates during the current study period. The results show a direct relationship between tax avoidance and asymmetric cost behavior. Our results are robust to alternative tax avoidance measure (i.e. actual tax rate). Furthermore, we investigate the impact of operating cash flow volatility and cash holdings on the relationship between tax avoidance and asymmetric cost behavior. The results reveal that the direct relationship between tax avoidance and asymmetric cost behavior is more pronounced in companies with high operating cash flow volatility and more cash holdings.

Keywords: ***Tax avoidance; asymmetric cost behavior; cost stickiness; cash holdings; operating cash flow volatility.***